الذكرى 44 لتأسيس حركة النهضة

حركة النهضة

حرية. عدالة. تنمية

بيان

حركة النهضة
في الذكرى 44 لتأسيسها:

التزام بالمبادىء وحفظ للعهد

بيان حركة النهضة في الذكرى 44 لتأسيسها:

التزام بالمبادىء وحفظ للعهد

أحيَت حركة النهضة بكامل الفخر يوم 6 جوان 2025 الذكرى 44 لتأسيسها التي تزامنت هذه السنة مع عيد الأضحى المبارك، وبمناسبته تهنّىء الحركة أبناء شعبنا وأمّتنا.

في 6 جوان 1981، أعلن ثلة من نشطاء الحركة الإسلامية بتونس بقيادة الأستاذ راشد الغنوشي عن تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي. كان الإعلان منعرجا في تاريخ تونس حيث قدّمت الحركة نفسها للرأي العام الوطني مفصِحةً عن مبادئها ورؤيتها لتونس، ومبيّنةً لنهجها القائم على العمل السياسي السلمي والعلني والقانوني، كما كان الإعلان تعبيرا عن تغيير عميق في توازنات الخارطة السياسية الوطنية. كانت السلطة قد خاضت صداما دمويا مع اتحاد الشغل في جانفي 1978، كما كانت قفصة في جانفي 1980 ساحةَ مغالَبة مسلّحة للدولة، وبدأ نظام بورقيبة يتّجه نحو نهايته رغم مبادرته المتأخرة في الانفتاح السياسي سنة 1981.

كان تاريخ 6 جوان 1981 إعلانا عن تعزيز صفوف المعارضة التونسية المتنوّعة آنذاك بكيان سياسي جديد، متجذر في ثقافة شعبه ومُشبع بهويته العربية الإسلامية، وملتزم بالنضال السلمي ضد الاستبداد ومنفتح على العمل المشترك وبناء أسس التعارف والتعايش.

لم تتخلّ حركة النهضة طيلة تاريخها عن التزامها بالدفاع عن مصالح شعبها، كما لم تتخلّ عن التزامها تجاه شركائها. كان ذلك في سنوات بورقيبة الأخيرة، كما كان طيلة عقدين من الحكم الفاسد والدكتاتورية الدموية ، حيث حاول بن علي اجتثاث الحركة تنظيميا واجتماعيا، لكنّ شعبَنا الأبيّ، بمشاركة أبناء النهضة وبناتها، ثأر لنفسه من جلاّده فأسقط بن علي، وعادت حركة النهضة بفضل ثورة 17ديسمبر -14جانفي المجيدة الى أحضان شعبها حيث موقعُها الطبيعي الذي ارتضته لنفسها منذ انبعاثها، واستأنفت دورَها الوطني في الانضمام الى كل عمل مشترك ، وهو ما شرعت فيه قبل الثورة من خلال مشاركتها الفعّالة في هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات وواصلته بعد ذلك طيلة عشرية الحريات والانتقال الديمقراطي.

لقد مرّت حركة النهضة طيلة عشرية الحريات التي تلت ثورة الحرية والكرامة بكل اختبارات التنافس الديمقراطي.
فقد فازت الحركة في الانتخابات أحيانا وخسِرتها أحيانا أخرى، ونجحت بأقدار في تحقيق التنمية في البلاد، وتعاملت مع نتائج الصندوق بمسؤولية في المحطات الانتخابية وأقدمت على عقد التحالفات التي فرضتها الانتخابات وتحمّلت متاعبها.
كما شاركت الحركة في الحكم من مواقع مختلفة بمقتضى نظام سياسي تبيّنت حدودُه ومشكلاتُه، وبمقتضى نظام انتخابي برزت سلبياتُه وأثّرت عميقاً في سير مؤسسات الدولة وأدائها.

إنّنا نفخر بأنّ حركتنا خَمت التجربة الديمقراطية التونسية وواجهت الأخطار التي كانت تتهدّدها ودفعت الحركةُ ثمن ذلك من شعبيتها وصورتها. فتحمّلت النهضة من أجل ذلك حملات تشويه واتهامات باطلة، لم تتوقف إلى اليوم، وبعضها موروث منذ العهد النوفمبري البائد، لعلّ أخطرها الاتهام بالإرهاب والاغتيالات السياسية ، والكل يعلم أن الرصاص الذي اغتال الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي كان يراد منه اغتيال التجربة الديمقراطية و إسقاط الحكومة التي كانت تقودها حركة النهضة. لقد كانت الاغتيالات السياسية والعمليات الإرهابية محاولات مبكّرة ومتكرّرة للانقلاب على الديمقراطية الناشئة.

ولم يوقِف محاولات إجهاض التجربة الديمقراطية وجرّها الى مربع الدّم والاغتيال سوى الموقف الوطني والمسؤول لحركة النهضة بتفاعلها مع مخرجات الحوار الوطني الذي تقرّر بمقتضاه نقل السلطة إلى حكومة تكنوقراط، وتنازلت الحركة أواخر 2013 عن حقّها الشرعي في إدارة البلد دَرءا للفتنة التي أوشك خصوم الحركة وأعداء الديمقراطية أن يوقعوا فيها بلادَنا.

لقد اختطّت حركتنا لنفسها طريقها الخاص في الممارسة السياسية، فتقدّمت إلى الشعب التونسي، بعد الثورة، وبعد كل كل دروس النضال ضد الاستبداد، حزباً إسلامياً ديمقراطيا، معبّأً بالوطنية التونسية المؤمنة بالتشاركية والاختلاف الخلّاق. ونحن نفخر بالمساهمة الفعّالة لحركتنا في بناء معمار التوافق الوطني والتقاء الديمقراطيين من كلّ الأطياف، وهو ما عمِلت النهضة على تجسيده خلال فترات مشاركتها في الحكم ، وهو ما ساهم في استمرار تجربتنا الديمقراطية طيلة عشرِ سنوات.

أبناء شعبنا العظيم :
لقد عاش شعبنا عشرية انتقال ديمقراطي عسير، لم يحقق فيها كلّ آماله في التنمية، لكنّه لم يضيّع حريته، وقد أطلقت المنظمات الدولية على تونس خلال العشرية صفة "البلد الحرّ" وهي صفة اختصّت بها بلادُنا ولم يشاركها فيها أي بلد عربي آخر.
لكن منذ 25 جويلية 2021، تاريخ الانقلاب على الديمقراطية وتركّز حكم الفرد المطلق، خسِرت بلادُنا صفة "البلد الحرّ"، وخسر شعبُنا حريّته ولم يحقّق كرامته فزادت البطالة وانتشر الفقر وفرّت النّخب الجامعية إلى الخارج وتعطّل الاقتصاد ونقصت المواد المعيشية وأصبحت مشاهد الطوابير مألوفة وطمعت دول شمال المتوسط في قضم سيادتنا وتحوّلت بلادنا الى حارس حدود لديها.
وأسوأ من كلّ ذلك خطاب التقسيم والتخوين الذي أصبح خطابا رسميا للسلطة التي ألغت الحريات، وأسقطت الديمقراطية ونسفت مؤسّساتِها، وطوّعت القضاء وصار مألوفا جرّ المعارضين الى السجون بدعاوى التآمر الخالية من الأدلّة على وجودها.

وإنّ الظلم المسلّط على الحركة بعد غلق مقراتها واعتقال رئيسها الأستاذ راشد الغنوشي وعدد من رموزها، أكّد نظافةَ أيدي قادتها ونظافة أيدي مناضليها ومناضلاتها، بدليل التّهم السياسية المتهافتة التي يحاكمون من أجلها.

أبناء شعبنا الأبيّ :
لقد خَبِر شعبُنا طيلة عقود طبيعة الحياة السياسية بدون الإسلاميين، والخلاصة أن لا ديمقراطية حقيقية بدونهم، وأنّ استبعاد النهضة أنتج الدكتاتورية ماضياً، وأنّ استبعادها مستقبلا لن يعيد الديمقراطية الحقيقية.

إنّ حركتنا لا تضع نفسها فوق المساءلة والتقييم بل إنها من أشدّ الداعين إلى ذلك، ولكننا نريدها مساءلةً بروح وطنية بنّاءة، ونريده تقييما يخضع له الجميع بلا استثناء حتى نقف على الأسباب الحقيقية التي أضعفت تجربتَنا الديمقراطية وأدّت الى انهيارها أمام زحف الشعبوية.

إننا نريده تقييما للتجربة الديمقراطية الموؤودة يُفضي إلى إنقاذ بلادنا ممّا تردّت فيه، ونستعيد به الديمقراطية ويستفيد فيه الجميع من أخطاء المرحلة الماضية، ونبني ديمقراطية دامجة، للكلّ فيها موقع وللجميع فيها دور.

كلّ عام وتونس بخير وكلّ عام وحركة النهضة ملتزمة بمبادئها ومحافظة على عهودها.

عن المكتب التنفيذي لحركة النهضة

رسالة الأستاذ راشد الغنوشي

بمناسبة الذكرى 44 لتأسيس حركة النهضة

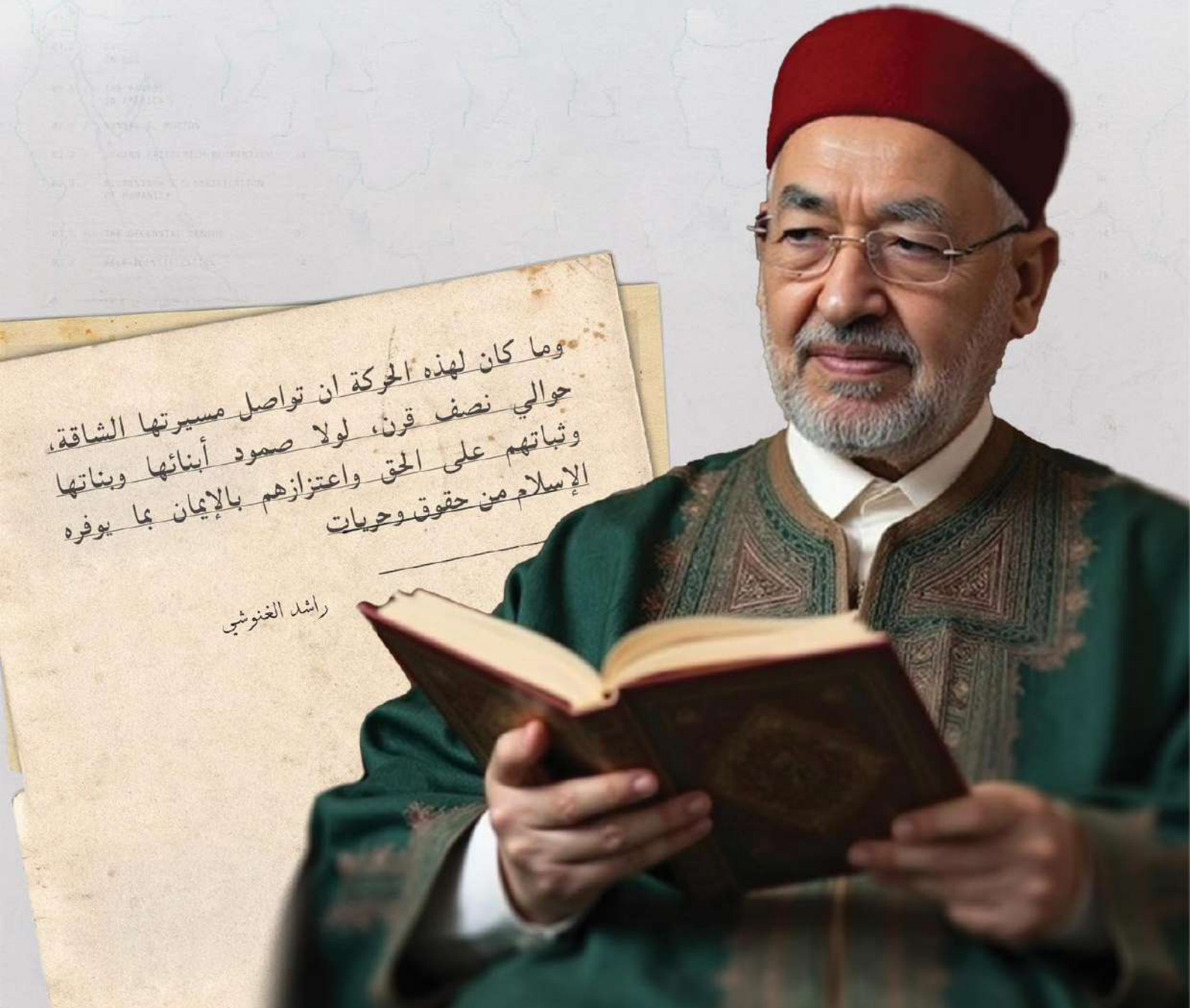

رسالة الأستاذ راشد الغنوشي

بمناسبة الذكرى 44 لتأسيس حركة النهضة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
بمناسبة الذكرى 44 لتأسيس حركة الإتجاه الإسلامي سلف النهضة، أحمد الله سبحانه وتعالى أن أمدّ في عمر هذه الحركة المباركة التي نشأت إستجابة لطلب شعبي تونسي لاستعادة هويته العربية الاسلامية.

وما كان لهذه الحركة ان تواصل مسيرتها الشاقة، حوالي نصف قرن، لولا صمود أبنائها وبناتها وثباتهم على الحق واعتزازهم بالإيمان بما يوفره الإسلام من حقوق وحريات، الدفاع عنها والمطالبة بها من قبيل الفروض الواجبة.
لقد كان الإسلام ولا يزال محرّر الشّعوب من الطغيان وطريقها الى البناء الحضاري والرقي القيمي والانساني.

نترحم بهذه المناسبة على شهداء الحركة وقد فاق عددهم المائة، يتقدمهم الطالب الشهيد عثمان بن محمود، والحقوقي الشهيد سحنون الجوهري، والشيخ الشهيد مبروك الزرن، ومسك ختامهم شهيد مقاومة الإنقلاب رضا بوزيان، فالتحية لكل عائلاتهم وإخوانهم.

تحية إلى الآلاف الذين مروا بجحيم السجون ببرج الرومي والناظور وغيرها من سجون الطغاة وهم صابرون صامدون محتسبون، والتحية لعائلاتهم، عبر كل الغارات، التي شنها الاستبداد على هذه الحركة في 1981، وفي 1987، وفي 1991، وفي 1992، وخلال هذه الذي تجري الان منذ انقلاب 25 جويلية 2021. فلقد عاد الصحبي عتيق إلى سجن برج الرومي وآخرون من اخوته موزعون على معتقلات الإنقلاب على امتداد البلاد. كل ذلك يشهد على استمرار الظلم في بلادنا، وهو لا يقتصر على النهضة فقط، بل يشمل كل الأحرار من حلفائنا في النضال من أجل الحرية والديمقراطية. مازال مطلب الشعب اليوم هو مطلب الأمس: تونس حرة ديمقراطية يتمتع فيها كل مواطنيها على حد السواء بحقوقهم السياسية والاجتماعية. فمجتمعنا اليوم يتجه الى فرز بين أنصار الحرية وأنصار الإستبداد، وكلما كانت المعركة بهذا الوضوح كلما اقترب ضوء النهار "إن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب".

تحية لأبطال غزة وفلسطين، القدوة الحسنة لكل مناضلي العالم، الذين شهدوا على أن صولة الحق لا يهزمها باطل وأن فلسطين آية من آيات الله، وأن الحق سينتصر وسيهزم الباطل ولو بعد حين. تحية لانصار الحرية في غزة وفي كل مكان،
"صبرا آل ياسر إن موعدكم الجنة".

تحية لكل الأمة الاسلامية بمناسبة عيد الاضحى المبارك، وجعله الله بشرى نصر وعزة لكل المناضلين من أجل الحق على كل جبهات المقاومة.
والسلام عليكم ورحمة الله

الأستاذ راشد الغنوشي
رئيس حزب حركة النهضة
المرناقية في 2025/06/06

سنة من النضال
في سبيل الحرية

تقرير الاحتفال بمناسبة الذكرى 44 لتأسيس حركة النهضة

في الذكرى 44 (6 جوان 1981) لتأسيس حزب حركة النهضة

تقرير الاحتفال بمناسبة الذكرى 44 لتأسيس حركة النهضة

في الذكرى 44 (6 جوان 1981) لتأسيس حزب حركة النهضة

نحيي هذه الذكرى في الزمن الفلسطيني بامتياز؛ والبوصلة الكونية، شرقًا وغربًا، تنجذب نحو القطب الفلسطيني، ذلك الرّهان الحضاري بامتياز. لبناء حاضر الأمة ومستقبلها.

نبارك قوافل الصمود وهي تمضي، لعلها تفتح مسالك الأمل، وتطرق أبواب الوعي، لعلّ الأمة تستيقظ، وتستردّ مواقعها في معركة الحرية والوجود.

نقف اليوم على عتبة الذكرى الرابعة والأربعين، نردّد في أنفسنا « وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ» ونؤمن أن النصر لا يُمنح، بل يُنتزع، وأن التحرر يصنع في ضمير المناضلين قبل أن يرسم على الميادين.
وفي هذا المضمار كان التأسيس وكان على مرحلتين:

- **تأسيس ميداني انطلق منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، بلقاء الأربعين بضيعة الشيخ عبد القادر سلامة، رحمه الله. مع ندرة ما كتب خول هذه المناسبة التأسيسية الأولى وهي يحتاج إلى تدقيق وتأريخ وقد غطى عليها التأسيس الإداري.**

- **المتمثل في الإعلان عن انبثاق حركة الاتجاه الإسلامي يوم 6 جوان 1981. وسال كثير من الحبر وصدر الكثير من المؤلفات حول تاريخ الحركة منذ ذلك التاريخ وما زلنا في أمس الحاجة إلى امتلاك تاريخنا عموما وتاريخ الحركة على وجه الخصوص.**

- **نعم نحن في الذكرى 44 على أعتاب ملحمة امتدت لنصف قرن من النضال، صنعتها جحافل الشهداء ، والجرحى، والمعتقلين والمغمورين في غياهب النسيان. نسأل الله أن يتقبل المتوفين بواسع رحمته، وأن يجزي الأحياء عنا خير الجزاء."**

أودُّ أن ألفت الانتباه إلى جملة من المعاني والإشارات المختصرة التي تنبض بها روح حركة النهضة في هذه المناسبة:

1 ـ **حركة النهضة مشروع حضاري قيمي قائم بذاته، ما لا يقل عن نصف قرن، انبثق من عمق الأرياف والمدن على كاهل شباب زخرت به الجامعات**

هي حركة آمنت بالحرية، ورفعت لواء تجربة فريدة ومستقلة لبناء مشروع وطني ديمقراطي تنموي عادل.
هي مشروعٌ منفتح، لا يقتصر على تشييد المباني والمقرات والمرافق، بل جعل ويجعل من بناء الإنسان جوهر انشغاله.

الإنسان الذي ينبض قلبه بالحرية والكرامة والعدل.
إن تأشيرة حزب النهضة محفورة في القلوب، راسخة في العقول، قبل أن تُحبر على الورق.

2. **المعنى الثاني الذي أودّ الإشارةَ إليه، هو أنّ حركة النهضة أثبتت عبر تاريخها أنها:**

ـ عصيّة على الخصوم والمناوئين، وعلى أساطنة الإقصاء والاستئصال.

ـ واجهت موجات جهنمية من الاستهداف طيلة تاريخها، طالت أبناءها ومنخرطيها بالسجون والقتل والتعذيب، لكنها لم تنكسر، بل خرجت من رحم المحنة أشدّ رسوخًا، ، وأمتن صلابة.

هي كالمعدن النفيس، كلما اختلط بتراب الواقع، ازداد بريقًا وإشعاعا. هذه حقيقة أثبتتها محطات النضال وليس كلام إنشائي ـ ولئن حوصرت مرارًا، وحُشرت في الزوايا، وعُزلت عن المشهد في حقب زمنية عديدة من تاريخها، فإنّ ذلك لم يزدها إلا تماسُكًا وصلابة وإشراقا.

3. **المعنى الثالث والأخير الذي أودّ الإشارة إليه في هذه المناسبة، أنه في وارد استهداف الحريات واستهداف الديمقراطية تظل حركة النهضة، هي المستهدفة تحديدا، وعلى كل المستويات: وطنيا وإقليميا ودوليا. بما يثبت حديث الرسول ص : «تتداعى عليكم الأمم » وما نشاهده اليوم من أحكام جائرة وهي في شكل إعدامات المقنعة أو أحكام المؤبدة وهي ظالمة طالت إخواننا على وجه الخصوص وذلك ليس من قبيل المصادفة، بقدر ما هو مسار، محبوك بالدسائس. لكنه نسيج واه سيتداعى.. وزبد لن يصمد. .. لكن شريطة**

صمودنا ووحدتنا ووعينا وحضورنا في المشهد، وتعديل نبضنا بنبض الوطن وحمل همومه والتفاعل مع أفراحه وأتراحه. آخذين بالعزائم وقد آن الأوان أن يتحوّل كل فرد منا إلى حركة النهضة، وأن يغدو كلٌّ واحد منا أمةً بذاته، معاضدا لإخوانه مؤثرا لهم على نفسه.. عندها لن نُقهَر ولم نخيب بإذن الله
وعليه أقول وأختم:

إنّ المجال ما زال مفتوحًا لبذل الخير ـ والتواصل مع أهله ـ والعمل النافع في شتى المجالات ـ فليس من أحد يستطيع أن يُغلق أمامنا أبواب الفعل أو يَحجُب عنا روح المبادرة.(سياسية كانت ـ رياضية ـ اجتماعية ـ تربوية ـ فكرية ـ ثقافية ـ حقوقية ـ صحية..) ـ وإن شحّت الوسائل المادية، فإنّ إرادة المؤمن من إرادة الله ولن تقهر ، بل تشتد وتتأجّج، وتزدهر في تربة الصبر والمثابرة.

وفقنا الله وهدانا الله وزود قلوبنا بمعاني التآخي والتواد والصبر والإيثار ببركات هذه المناسبة 44 لإحياء ذكرى التأسيس.

صالح نوير

مقدمة القسم الحقوقي

مقدمة

منذ وقوع انقلاب 25 جويلية 2021، أصبحت تونس عبارة عن سجن كبير وعرفت اكبر عدد من المحاكمات السياسية وأكثر عدد من سنوات السجن المحكوم بها على المعارضين مجتمعين وفرادى .

لقد تبخرت مكاسب الحرية وحقوق الإنسان وقيم المواطنة والديموقراطية والعدالة والمساواة والأمان التي كانت تعتبر أكبر مكاسب التجربة الديموقراطية التونسية الناشئة وأهم منجزات الحقبة التي تلت اندلاع ثورة الحرية والكرامة، ثورة 17 ديسمبر (2010) - 14 جانفي (2011) المجيدة، إلى غاية حصول الانقلاب الذي ضرب عرض الحائط كل تلك القيم و المكاسب لما انقلب على الدستور وعلى الديموقراطية وعلى المؤسسات الدستورية الشرعية في اليوم الذي كان من المفترض أن يحتفل فيه الشعب التونسي بذكرى إعلان الجمهورية !!

منذ الساعات الأولى للانقلاب ، تولت سلطة الأمر الواقع غلق مجلس نواب الشعب بدبابة و تجميد أعماله و إقالة رئيس الحكومة ، و ذلك بشكل مخالف تماما لما نص عليه الفصل 80 من دستور الجمهورية الذي تم إقراره في 2014 و الذي اعتمد عليه رئيس الدولة عند قيامه بالانقلاب .

و هذا هو نص الفصل 80 من الدستور المغدور :

" لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن عن التدابير في بيان إلى الشعب.

ويجب أن تهدف هذه التدابير إلى تأمين عودة السير العادي لدواليب الدولة في أقرب الآجال، ويُعتبر مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة.

وبعد مضيّ ثلاثين يوما على سريان هذه التدابير، وفي كل وقت بعد ذلك، يعهد إلى المحكمة الدستورية بطلب من رئيس مجلس نواب الشعب أو ثلاثين من أعضائه البتّ في استمرار الحالة الاستثنائية من عدمه. وتصرح المحكمة بقرارها علانية في أجل أقصاه خمسة عشر يوما.

ويُنهى العمل بتلك التدابير بزوال أسبابها. ويوجه رئيس الجمهورية بيانا في ذلك إلى الشعب. "

إلى جانب هذا الخرق الواضح للدستور متمثّلا في الفصل 80 الذي ينص بالخصوص على ضرورة بقاء البرلمان في حالة انعقاد دائم وعدم إقالة الحكومة، قام الانقلاب بتجميد العمل بالدستور وحل هيئة مراقبة دستورية القوانين وهيئة مقاومة الفساد وتغيير تركيبة المجلس الأعلى للقضاء..وأصدر الرئيس أمر التدابير الاستثنائية في 17 سبتمبر 2021 ثم لاحقا المرسوم عدد 54 مما أدى إلى خنق الحياة السياسية وفسح المجال إلى إرساء سلطة الاستبداد والانفراد.. وتتالت إجراءات الانقلاب كما رسمتها خارطة طريقه و أبرزها:

تنظيم استشارة لوضع دستور جديد
الاستفتاء على الدستور الذي اعده بكل انفراد بديلا عن دستور الثورة (دستور 2014)
تنظيم انتخابات " تشريعية " ثم انتخابات " محلية وجهوية فإقليمية "
تنظيم انتخابات رئاسية إلخ..

و كانت المشاركة الشعبية في تلك المحطات ضئيلة ولم جاهز الـ 11 بالمائة من الناخبين في كل الانتخابات المنظمة من التشريعية لالرئاسية.

و عمت البلاد في ظل سلطة الانقلاب موجات من الاعتقالات و المحاكمات و تعددت الانتهاكات للحقوق و الحريات و تجاوزت القضايا كل الحدود و كل الضوابط القانونية و الإنسانية..

لقد شملت القضايا و الاعتقالات و المحاكمات و الأحكام و الانتهاكات للحقوق و الحريات العامة والفردية تقريبا سائر الأطياف و القوى و العائلات السياسية و المجتمعية المدنية نذكر من بينها خاصة قادة و نشطاء سياسيين و قضاة و محامين و إعلاميين و رجال أعمال و مدونين ..

و يجدر بالتنويه أن الاتهامات الجزافية و الاعتقالات و المحاكمات و الأحكام الجائرة و غير المسبوقة قد مست جل العائلات السياسية و في مقدمتها مكونات جبهة الخلاص الوطني (حركة النهضة و ائتلاف الكرامة و قلب تونس و حزب العمل و الإنجاز و حزب أمل تونس و حزب حراك تونس الآرادة و شخصيات مستقلة ناشطة في الجبهة من مناضلي حراك مواطنين ضد الانقلاب ..) و قياديين من الحزب الجمهوري و التيار الديموقراطي و شخصيات مستقلة و العديد من المترشحين للانتخابات الرئاسية التي تم تنظيمها في أكتوبر 2024 ...

و سنكتفي في هذا القسم الحقوقي من هذا الكتيب الخاص بالذكرى 44 لتأسيس حركة النهضة باستعراض قائمة ضحايا الانقلاب من ابناء الحركة تحديدا..و الذين تم اعتقالهم و انتهاك حقوقهم و محاكمتهم و إصدار أحكام جائرة بحقهم في عديد القضايا التي صار يعرفها الرأي العام الوطني و يعرف مدى جزافيتها و ما شابها من مقاصد تعسفية هدفها الواضح و الجلي هو تصفية الخصوم السياسيين و معاقبة المعارضين للانقلاب و المتمسكين بالنضال السلمي الديموقراطي لاستعادة الديموقراطية والدفاع عن قيم المواطنة و الحرية و حقوق الإنسان و عن أهداف ثورة الحرية و الكرامة المجيدة..و لعل أشهر هذه القضايا والمحاكمات هي التآمر 1 و 2 و إنستالينغو و اللوبيينغ و التدوينة الوهمية و التسفير و التأبين و المسامرة و التسريب و الجهاز السري وغيرها ..علاوة على شهيد الدفاع عن الديموقراطية والحرية الفقيد رضا بوزيان تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح فراديسه مع النبيين والشهداء والصديقين..

و نود الإشارة بأن هناك مجموعة أخرى من الأشخاص الذين تعرضوا لانتهاكات و رفعت ضدهم قضايا أو صدرت بحقهم أحكام ، و لم نورد أسماءهم لأننا هذا الملف خصصناه فقط للمنتمين لحركة النهضة ..و لم نورد أسماء المنتمين لأحزاب أخرى أو المستقلين أو حتى الذين كانوا ينتمون للحركة و استقالوا أو انقطعوا احتراما لوضعياتهم الحالية..

مما جاء في العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية:

قد اتفقت الدول المصادقة على هذا العهد على كل مواده.

ومما جاء في الديباجة:

إن الدول الأطراف في هذا العهد،
إذ ترى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل، وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم،
وإذ تقر بأن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة فيه،

وإذ تدرك أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في أن يكون البشر أحرارا، و متمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومتحررين من الخوف والفاقة، هو سبيل تهيئة الظروف لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
وإذ تضع في اعتبارها ما على الدول، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، من الالتزام بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته،

وإذ تدرك أن على الفرد، الذي تترتب عليه واجبات إزاء الأفراد الآخرين وإزاء الجماعة التي ينتمي إليها، مسئولية السعي إلى تعزيز ومراعاة الحقوق المعترف بها في هذا العهد،

المادة 9

1. لكل فرد حق في الحرية وفى الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه.

2. يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه.

3. يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه. ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء.

4. لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.

5. لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض.

المادة 10

1. يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني.

2. (أ) يفصل الأشخاص المتهمون عن الأشخاص المدانين، إلا في ظروف استثنائية، ويكونون محل معاملة على حدة تتفق مع كونهم أشخاصا غير مدانين،
(ب) يفصل المتهمون الأحداث عن البالغين. ويحالون بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياهم.

3. يجب أن يراعى نظام السجون معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي. ويفصل المذنبون الأحداث عن البالغين ويعاملون معاملة تتفق مع سنهم ومركزهم القانوني.

من يكرم الشهيد
يتبع خطاه

"من يكرم الشهيد يتبع خطاه"

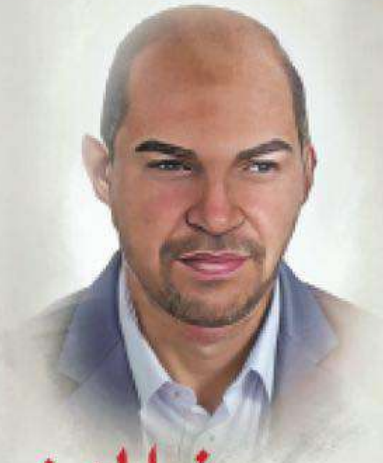

الشهيد رضا بوزيان

شهيد الدفاع عن الديمقراطية والشرعية

قائمة لأعضاء حركة النهضة المعتقلين :

- راشد الغنوشي (رئيس الحركة)
- أحمد المشرقي
- السيد الفرجاني
- الصحبي عتيق
- العجمي الوريمي
- توفيق بن عمار
- رياض بالطيب
- عبدالعزيز الدغسني
- علي العريض
- كريم الهاروني
- منذر الونيسي
- محمد الغنودي
- محمد القلوي
- محمد المزوغي
- محمد علي بوخاتم
- نور الدين البحيري
- يوسف النوري

قائمة المحالين في الخارج:

- أحمد قعلول
- أنور معروف
- بشر الشابي
- تسنيم الخريجي
- رضا الباروني
- رضا دريس
- رفيق عبدالسلام
- سمية الخريجي
- عادل الماجري
- فتحي العيادي
- فخري شليف
- ليلى زيتون
- معاذ الخريجي
- منجي الذوادي

قائمة المحالين بحالة سراح:

- بلقاسم حسن
- رياض الشعيبي
- علي النفاتي
- عبد الفتاح التاغوتي
- علي جاب الله
- محمد شنيبة
- قائمة ب100 إسم في قضية العدالة الإنتقالية
- قائمة أعضاء كتلة حركة النهضة في مجلس نواب الشعب الشرعي

قائمة الذين كانوا معتقلين وأفرج عنهم في اطار سراح شرطي مع اشتراط عدم الظهور في الأماكن العامة وتحجير السفر:

- محمد صالح بوعلاقي
- محمد الجميعي

من أجل كلمة اقتصادية اجتماعية سواء:

شرط أساس للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قادر على خلق الثروة والمنافسة

من أجل كلمة اقتصادية اجتماعية سواء:
شرط أساس للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قادر على خلق الثروة والمنافسة.

المحتوى

أولا: التشخيص وتحليل الواقع
المشهد الاقتصادي والاجتماعي
1. انقلاب 25 جويلية 2021 وتعميق الأزمة الاقتصادية والسياسية
2. الانقلاب وانعدام القدرة والكفاءة في إصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي.
3. المشهد الاقتصادي والاجتماعي إلى حدود سنة 2019
4. الانقلاب جعل المشهد أكثر قتامة.
5. تداعيات جائحة كورونا وانقلاب جويلية 2021 والحرب الروسية الأوكرانية
6. ماذا خسرت تونس بالانقلاب؟

الحاجة إلى "التشخيص الأساس"
1. التنادي إلى كلمة اقتصادية اجتماعية سواء في حدّها الأساس
2. خصوصيات التدخل الاقتصادي والاجتماعي في مراحل الانتقال
3. مقاربة إدماجية تتماشى مع الانتقال المجتمعات
4. أهمية القيم في العملية الاقتصادية
5. عطب الإدارة هيكلي
ثانيا: المعالجة، العرض الاقتصادي الاجتماعي للحزب
المنطلقات والرهانات
المنطلق الأول: استعادة الديمقراطية في معادلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي
المنطلق الثاني: المسألة الاجتماعية أرضية التقاء بين عموم الفرقاء
المنطلق الثالث: التلازم العضوي بين الفجوة الاجتماعية واختلال الواقع المجالي
المنطلق الرابع: إقامة الميزان في باب انتاج النخب الاقتصادية والإدارية العليا، وتحقيق الانصاف بين النخب والرموز الثقافية

التعاقد الاقتصادي والاجتماعي المنشود
1) العاجل
2) الآجل
مقومات التعاقد الاجتماعي المنشود
1) رعاية الحقوق المدنية.
2) تيسير العمل الاقتصادي وإتاحة الفرص للأفراد
3) تقليص الفوارق الاجتماعية وآثارها
4) تعزيز الثقة بين الناس والدولة
5) إحلال الأمان الاجتماعي الوقائي لحماية شرائح المجتمع من الوقوع في الفقر
ثالثا: الخيار الاقتصادي والاجتماعي لحركة النهضة
1. خيار "اقتصاد السوق الاجتماعي".
2. عرض اقتصادي قائم على الأخلاق
3. نجاح الخيار الاقتصادي عندنا يكون فيما يحدثه من أثر على رفاه المواطن وكرامته
4. للاقتصاد التونسي مقومات تمكّنه من التعافي وتسمح له بتحقيق معدّلات نمو مرتفعة
5. خيار السوق الاجتماعي وضرورة مراجعة دور الدولة باتجاه أي يصبح دورا استراتيجيا
6. الاستبداد قرين المفاسد الاقتصادية المهلكة،
7. تلازم الخيارين الاقتصادي والسياسي شرط ضامن لنهضة البلاد واستقرارها.

قومات خيارنا الاقتصادي
1) يجمع بين الكفاءة والعدل
2) اعتماد ثقافة الريادة أساسا لعملية الإنتاج
3) يحقق الاندماج بطريقة مجدية وبنّاءة في الاقتصاد العالمي
4) يثمّن الرأس المال البشري الكفؤ والمتمكّن من توظيف التقنية
5) يحافظ على استدامة التوازنات الاقتصادية الكلية
6) يحقق الحماية الاجتماعية والانصاف في تحصيل الضرائب وتوزيعها
رابعا: العرض الاقتصادي، الإجراءات وكيفيات التنزيل
الحاجة إلى تغييرات هيكلية صُلب نظام الإنتاج تتعلّق بديناميكية القطاعات والمناطق وبالبعد المؤسسي للتنمية.
تغيير قواعد النظام الاقتصادي والاجتماعي من خلال العمل على ثلاث جبهات هي:
1) تغيير المنوال الاقتصادي بالترفيع في القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية وتحسين الإنتاجية
2) تحقيق الاندراج الاقتصادي داخليا وخارجيا من أجل توسيع هامش الخيارات الاقتصادية
3) تمكين الجهات من مقوّمات التنمية من خلال التعويل على المقدرات المحلية
معالجات في شكل سياسات (عمومية) للدولة تتجه إلى مكونات المجال الترابي للبلاد وعلاقة البلاد بالخارج ونظام الإنتاج، من أهمها:

1. إعادة التقسيم الجهوي للبلاد حسب "مناطق اقتصادية واجتماعية"
2. الاندراج الخارجي ومزيد تعزيز شراكاتنا التقليدية والسعي إلى توسيعها وتعزيز الاندماج المغاربي وخاصة مع الجارتين ليبيا والجزائر.
3. إصلاح الإدارة
4. إصلاح مؤسّسات القطاع العام وإعادة النظر في انتشارها قطاعيا ومكانيا
5. معالجة السياسات السّكانية والهجرة الداخلية
6. تنظيم الأنشطة الاقتصادية
7. تطوير حزمة من السياسات الصناعية والتجارية في إطار التقسيم الجغرافي الجديد
8. تطوير حزمة السياسات لمجابهة البطالة حسب مقاربة منظومية،
9. توسيع الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص الوطني والأجنبي.
ا. القيام بالإصلاحات الهيكلية العميقة من أجل تحسين مناخ العمل والاستثمار وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وتوسيعه والحدّ من التعقيد والقيود الإدارية. ويشمل ذلك:
ب. تعزيز الإطار القانوني للمنافسة
ت. إعادة هيكلة مؤسسات الدولة
ث. مراجعة السياسة الجبائية لجعلها أكثر نجاعة ومحفّزة على الاستثمار ومراجعة قانون الصرف والمجلة الديوانية.
ج. إصلاح الإطار القانوني لإدارة الموارد العقارية وموارد الطاقة والموارد الطبيعية
10. تطوير برنامج السياسات في الاقتصاد الكلّي والمتعلّقة بالتوازنات المالية العامة
11. تحسين جودة التعليم في جميع المراحل
12. ترشيد إدارة الموارد الطبيعية وحسن التعامل مع قضايا المناخ
13. تحقيق الانتقال الطاقي والانتقال الرقمي باعتباره أمرا مستوجَبا
14. ضمان الأمن الغذائي والسلامة الصحية للأغذية في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية:
ا. زيادة المحاصيل الزراعية والإنتاجية الإجمالية بتحسين كفاءة المنظومة الفلاحية.
ب. استثمار الخصائص الطبيعية للجهات ذات الصلة بالفلاحة.
ت. معالجة مشكل تحدي البذور
ث. تعزيز الجوانب المؤسسية بالاستثمار في البنية التحتية المادية واللامادية،
ج. استكمال وتفعيل التشريعات الجديدة المتعلقة بالسلامة الصحية للمواد الغذائية
خاتمة

أولا: التشخيص وتحليل الواقع

المشهد الاقتصادي والاجتماعي:

1. تعيش تونس أزمة مركبة وعميقة منذ الانقلاب على إرادة الشعب في 25 جويلية 2021 كان من بين نتائجه وصول الاقتصاد التونسي إلى أسوأ المراحل في تاريخه جعلته يقترب إلى حافة الانهيار والافلاس في ظل ركود تضخمي (Stagflation) غير مسبوق. تشهد المؤشرات الاقتصادية الكلية معدلات سلبية قياسية حيث عرف الاقتصاد التونسي تباطؤًا حادًا في النمو. فبعد تسجيل انكماش بنسبة 8.6%- في 2020 جرّاء جائحة كوفيد19، لم تتجاوز نسبة النمو 3.1% في 2021، ثم تراجعت إلى 2.5% في 2022، لتصل إلى 0.4% فقط في 2023، وفقًا لبيانات البنك الدولي والمعهد الوطني للإحصاء. وفي 2024، ورغم الانتعاش الطفيف، لم يتجاوز النمو 1.4%، وهو ما يبقى دون المستوى المطلوب لإنعاش الاقتصاد أو تقليص البطالة والفقر.

كما يواصل التضخم الضغط على المقدرة الشرائية، حيث بلغ 9.1% في بداية 2023 ثم تراجع تدريجيًا إلى حدود 6.7% في أواخر 2024. أما الدين العمومي فقد تجاوز 115 مليار دينار، ما يعادل أكثر من 82% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تصاعد كلفة خدمته نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتدهور التصنيف السيادي للبلاد.

2. عمّق انقلاب 25 جويلية 2021 الأزمة الاقتصادية والسياسية في تونس، فبعد أن كان المطلب دعم الاستقرار السياسي وتجاوز رخاوة الحكم التي سادت في فترات متعدّدة منذ الثورة المجيدة، وبعد أن كان المطلب توفير كتلة سياسية وازنة انتخابيا من أجل الرفع من الأداء الحكومي والمؤسساتي، وبعد أن كان المطلب تحويل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية نحو المستوى الذي يخرج بها من منطقة الحرج الاقتصادي والاجتماعي. أصبح المطلب إيقاف التدحرج السريع لهذه المؤشرات نحو القاع وتجنّب وضع الكارثة الذي تنبئ به تطورات الأوضاع في البلاد.

3. بيّنت تجربة الانقلاب على الديمقراطية في تونس أنّ القائمين عليه والمبشرين به والداعمين له ليس لهم لا القدرة ولا الكفاءة في إصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي. تبيّن بما لا يدع مجالا للشكّ أنّ المعضلة الاقتصادية والاجتماعية في تونس لا يمكن حلّها بالشعارات، ولا بالنزعات الشعبوية، ولا بفرض أجندات فئوية أقرب إلى مقاربات الأيديولوجيات المغلقة الشمولية التي تستلهم من تجارب ثبت فشلها في مناطق عديدة من العالم وفي تجارب مختلفة منذ كمونات باريس إلى الشركات الأهلية في أمريكا اللاتينية. كما لا يمكن حلّها كذلك عبر المرور بقوة لفرض خيارات مجحفة دون الاتفاق حولها وفي غياب التخطيط لتنزيلها بالصيغ والآليات التي تحفظ السلم الاجتماعي وتحصّن قدرة المواطنين على مجابهة أعبائها وكلفتها.

4. اتسم المشهد الاقتصادي والاجتماعي إلى حدود سنة 2019 بتراجع النمو وتعطّل كبير في أنشطة العديد من المؤسسات والقطاعات وتواصل الضغوط على السيولة النقدية وتدهور المقدرة الشرائية للمواطن وضعف نسب الاستثمار وبطء انجاز برامج الإصلاحات وتعثّر مساراته وارتفاع نسبة البطالة وتنامي عجز الموازنات الكبرى وتفشي الفساد وغياب الحوكمة الرشيدة واختلال جهوي عمودي زاد تجذّرا بتقاطعات أفقية

انضافت إلى ذلك تداعيات جائحة كورونا وانقلاب جويلية 2021 فضلا عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. ونعتبر أنّ حدث الانقلاب هو الحدث الأخطر على الاستحقاق الاقتصادي والاجتماعي في تونس لأنّ آثار الجائحة والحرب الروسية الأوكرانية هي أحداث تتصل بمتغيرات بيئة الاقتصاد التي يمكن أن تعالج حين يكون الانتظام السياسي والاجتماعي قائما على تعاقدات حصل حولها قبول وتراض. وأنّ إدارتها تتمّ باعتبارها متغيرات ظرفية بيئية يُتوسّل في التعامل معها بعوامل الصمود والتكيّف. في حين أنّ الانقلاب حدث مقوّض للكيان ومعطّل لإرادات جزء هام من أبنائه. فقد زادت مغادرة مربّع الديمقراطية في حدّة المشكل الاقتصادي والاجتماعي واضافت إلى معضلاته ذات الصلة بحيثيات مراحل الانتقال، معضلات اقتصادية واجتماعية جديدة متولّدة عن سياسات انكار الواقع واهمال التدخل فيه من اجل الاستدراك ومن أجل استعادة الدولة والمؤسسات والخروج بالبلاد من الطريق المسدودة. لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن تُدمج معالجة المسألة الاقتصادية والاجتماعية في تقديرها ما تراكب من قضايا ومعضلات اقتصادية واجتماعية انضافت بعد سنة 2021 جعلت المشهد أكثر قتامة.

الحاجة إلى "تشخيص أساس":

لئن اتفقت أغلب المقاربات في وصف الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد في مشاهده الكلية وحتى في جزء كبير من مشاهده الجزئية إلّا أنّ تشخيص هذا الواقع تشقّه تباينات عديدة وفي بعض الأحيان عميقة ونوعية. لذلك نعتبر أنّ التنادي إلى مشروع اقتصادي واجتماعي مشترك بين مختلف الفرقاء السياسيين والاجتماعيين، باعتباره شرطا بنيويا لتجاوز ما عليه الاقتصاد التونسي من انهيار متتالٍ ومتدحرج، يستوجب ابتداءً الاتفاقُ على تشخيصٍ هو بمثابة "التشخيص الأساس"، فيثبّت منه ما حصل حوله اتفاق شامل ويُمحى منه ما عليه خلاف غالب. ويكون بمثابة منطلقات ورهانات اقتصادية واجتماعية صلبة تحقق المعالجة الاجتماعية والاقتصادية المرجوّة. وتجمع حولها أكبر طيف من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين الحريصين على الديمقراطية وعلى استمرارها وعلى قيم الحرية والعدل وعلى الالتزام والإيفاء بها. تمثّل النقاط التالية أساسا للتشخيص المشترك المطلوب.

1. ثبت للجميع أن التنادي إلى كلمة اقتصادية اجتماعية سواء في حدّها الأساس هي شرط الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قادر على خلق الثروة وقادر على المنافسة والاندراج في سلسلة القيمة الإقليمية والعالمية، وله عوامل صمود وتكيّف واقعية ومؤسساتية وتشريعية تمنحه فرص البقاء والاستدامة أمام تغيرات البيئة الاقتصادية، الإقليمية منها والعالمية.

2. حصل وعي لدى الغالب الأعمّ من المهتمين بالشأن الاقتصادي والاجتماعي على اختلاف مواقعهم ومرجعياتهم بأنّ التدخل الاقتصادي والاجتماعي في مراحل الانتقال لا يجب التعاطي معه بنفس المقاربات التي يمكن أن يفيد الاشتغال بها في وضع المجتمعات المستقرّة.

3. تكون مقاربات المجتمعات التي تعيش انتقالا أدعى إلى أن تُدمِج في أدوات نظرها وعملها معطيات حيوية مثل معطى ضعف الدولة في مرحلة ما بعد الثورة؛ ومثل معطى انفجار التناقضات الاجتماعية والثقافية والمجالية؛ وأنّه في سياق هذا الانتقال تتداخل الأجندات القطاعية والمحلّية والفئوية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية المدنية من أجل حيازة موقع في المؤسسة وفي الفضاء العام في مناخ من التنافي، والصراع، والانقسام، والقطيعة. وتكثر في المستوى الاجتماعي من هذا الانتقال ظواهر اللامعيارية ويَنشُدُ الناس الافلات من المحاسبة وتبرير التعدّي على القوانين والأعراف الأمر الذي يخلخل من فاعلية قيم الانضباط والالتزام وتحمّل المسؤولية. ويتراجع نتيجة ذلك منسوب العمل إلى أدنى درجاته.

4. أنّ إهمال هذه المعطيات سيعيق المعالجات الاقتصادية والاجتماعية وفي أفضل الأحوال سيجعل نتائجها محدودة في أدنى مستوياتها التي لا تسمح بالخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي نرى فيها التجلّي الكاشف لفشل سياسات اقتصادية واجتماعية اعتمدتها على مدار عقود دولة ما بعد الاستقلال. فقد تعاطت الأنظمة المتعاقبة في تونس منذ الاستقلال مع الاستحقاق الاقتصادي والاجتماعي بخيارات مرتجلة مجيّرة لصالح التوظيف السياسي، فضلا عن كونها خيارات متخارجة وغير متوافقة مع انتظارات الفاعل الاقتصادي الوطني وغير خادمة لتنمية موارده المحلية والإقليمية والدولية، فصار اقتصادنا متكيّفا مع احتياجات السوق الأوروبية في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والسياحي والخدماتي وفي التصدير. منع هذا التخارج حصول تطوّر متكافئ بين الشريط الساحلي للبلاد التونسية الذي استوطنت فيه أغلب المؤسسات المصدّرة إلى السوق الأوروبية وبين المناطق الداخلية التي انحصر دورها في توفير المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة لهذه المؤسسات. ولا يخفى ما لهذا التطور اللامتكافئ من تداعيات اجتماعية تجلّت في الفجوة العميقة بين الجهات وفي هجرة داخلية أضرت بموارد المجال الريفي، وأحدثت توسّعا غير مدروس في المجال الحضري وغير مخطّط له استراتيجيا، اتسع به واقع التهميش والفقر وانتشرت به جملة من الممارسات الاقتصادية الموازية.

5. لم يتحقق ما كان متوقَّعا من تغيير في إدارة الاستحقاق الاقتصادي والاجتماعي بفضل الثورة ومخاض الانتقال نحو الديمقراطية بسبب ما كنّا نشير إليه من طبائع الانتقالات وسننها التي لم يتمّ الوعي بها ولا أخذها بعين الاعتبار في لحظات فارقة مثل لحظة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (2011) ولحظة التوافق بين النهضة والنداء (2015) ولحظة انتخابات 2019، على أساس أنّ نتائج هذه الانتخابات فتحت على فرصة تجميع طيف واسع ممن نسبوا خياراتهم إلى الثورة واستحقاقاتها. ازدادت بأثر من ذلك الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تجذّرا وتعمّقت أخلالها وتنوعت أثقالها وبقي منوال ما قبل الثورة يشتغل بقوة دفع ذاتي متجها نحو التوقف التام بعد أن بلغ محدودياته القصوى، فارتفعت نفقات الدعم عوض تقليصها حتى صارت عبئا كبيرا على الميزانية، ولم يقع الترفيع في نفقات الاستثمار وحتى ما خصّص منها لم يتمّ إنجازه فتراجع تبعا لكل ذلك دور الدولة باعتبارها محرّكا للنمو. ولم يتمّ الإيفاء بتعهدات الإصلاح التي ابرمت مع صندوق النقد الدولي. وتضاعفت كتلة الأجور إلى نسب تكاد تصل إلى نصف الميزانية.

6. يحظى إيلاء الاعتبار للقيم في علاقة بالاقتصاد اليوم من حيث ما يبدو من نتائج غياب القيم أو ضعف تأثيرها باتفاق بين المهتمين بالشأن الاقتصادي. ولعلّ ما نعاينه اليوم في العالم من حولنا وما قد نستفيده من تقييم تجربة تونس الاقتصادية، ممّا يدعم هذا الإقرار ويمنح القيم موقعها في شحن الممارسة الاقتصادية بتغذية أخلاقية داعمة ومحفّزة نحو العمل والاجتهاد والاتقان والإخلاص. إنّ غياب هذه القيم وغيرها مما له صلة بمدلولها ساهم في تحويل العملية الاقتصادية إلى أشبه ما يكون بآلة مادية تسير بتوحش ينتفي بموجب فعلها رعاية الحقوق وخاصة حقوق الضعفاء وضمان الكرامة.

7. لا يستقيم أمر الإدارة ابتداءً إلا بموظفين يستظلون بقيم العمل والاجتهاد والكفاءة والنزاهة والمحاسبة. كما أنّ أمرها لا ينصلح إلّا بتدبير عقلاني لمواردها ولأساليب العمل فيها. ولذلك من المهم إدراك انّ العطب في الإدارة هيكلي تمتد جذوره إلى ما كان من إعادة تشكيل قام بها الاستعمار الفرنسي لبنية العمل وموارده البشرية واستمرت عليه مع دولة الاستقلال حتى تشكّلت بمقتضى ذلك بنية تكنوبيروقراطية تطبعت على مجريات اقتصاد ريعي تَغذّى ويَتغذّى من ممارسات المحسوبية والزبونية والجهوية والفئوية. لذلك تعقّدت إجراءات هذا الاقتصاد وتمدّدت زمنيات المصادقة على مشاريعه وتنفيذها لتعطي بأثرٍ من ذلك فرصا أوفر لإنبات فئة اجتماعية على أخرى وجهة ترابية على أخرى كان من بين نتائجه عدم بناء طبقةٍ وسطى تشق الفئات والجهات والقطاعات، تكون صلبة ومستدامة وتتمتع بفرص الحراك الاجتماعي وديمومته. لقد تحوّلت الإدارة بفعل هذا العطب الهيكلي القيمي والتدبيري إلى مكوّن من مكونات بنية الدولة العميقة التي تحتاج إلى تسوية تاريخية على أرضية الإصلاح الشامل والدامج.

ثانيا: المعالجة، العرض الاقتصادي الاجتماعي للحزب المنطلقات والرهانات:

المنطلق الأول:

استعادة الديمقراطية جزء من معادلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي: تتطلب الخبرة المتولّدة عن التعلّمات الحاصلة من سنوات ما بعد الثورة، أن يدمج متغيّر استعادة الديمقراطية إضافة إلى ما هو من طبائع الانتقال الذي يخوض فيه مجتمعنا منذ أكثر من عشر سنوات، في معادلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. فيصير حلّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المركّبة والمتجذّرة أحد مسارات تجاوز خطيئة هدم الديمقراطية وحلّ لها ومنع لتكرار حدوث مثل هذه المغامرات غير المحسوبة والمؤذنة بخراب العمران.

المنطلق الثاني:

المسألة الاجتماعية أرضية التقاء بين عموم الفرقاء: نحسب أنّ المسألة الاجتماعية يمكن أن تكون أرضية التقاء بين عموم الفرقاء من حيث تحديد مستوياتها وتوضيح درجة احتدادها. فلا خلاف حول وجود فوارق اجتماعية تحوّلت بالتراكم إلى فجوة حرجة في المستوى الجهوي وفي مستوى الفرص والقدرات خاصة في مجالات التعليم والصحة والنقل. وأنّ هذه الفجوة خلّفت فئات مهمّشة اجتماعيا ومقصية اقتصاديا. وأنّه ما لم تتمّ معالجة هذا الخلل الجوهري لن تحصل في البلاد نهضة اقتصادية ولا استقرار سياسي، ولن يُعدّل التجذّر النقابي نحو اتزان في الأدوار الاجتماعية يكون بمقتضاه آلية من آليات الحلول والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. إن تحقيق الالتقاء بين الفرقاء السياسيين والاجتماعيين على تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجهات والفئات وبناء القدرات وإقامة وزنِ الفرص بالقسط بين الجميع يجعل من رهان الاستحقاق الاجتماعي مقدّم على غيره من الرهانات.

المنطلق الثالث:

التلازم العضوي بين الفجوة الاجتماعية واختلال الواقع المجالي: يمثّل الوعي بما لهذه الفجوة الاجتماعية من تلازم عضوي بواقع مجالي مختلّ. يُعايَن الاختلال المجالي من وجه أوّل فيما عليه الريف التونسي من ضعف في البنية التحتية، ومن تردٍّ في الخدمات الأساسية، ويُعايَن في وجه ثان من جهة درجة الاهتمام المحدودة بالفلاحة رغم ما ثبّته الواقع ومحصّته التجربة من أن لا قيامة لتونس في غياب فلاحةٍ قادرة على تحقيق الأمن الغذائي؛ ولا أفق لفاعليتها دون تهيئة جدية لفضائها الريفي. لقد مثّل الرهان المجالي باستمرار رهانا حقيقيا تتهيكل حوله الخيارات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لدى السّلط التي تعاقبت على البلاد، وبصيغ مختلفة لدى من عارض هذه السّلط سواء كانوا أفرادا أو جماعات. وسواء كانت هذه الجماعات بنيات ما دون دولانية مثل "العروش" أو بنيات حديثة مثل الجمعيات والأحزاب. وأنّه -أي الرهان المجالي- باعتباره أحد أصول الملكية الفردية والجماعية سيظلّ قادحا للتناقضات وباعثا للتنافر والتضادّ. تسكن في طياته عوامل التفاوت وتتجدّد من سجلاته صيغ إعادة انتاج تفاوت أشدّ وتهميش أخطر.

المنطلق الرابع:

إقامة الميزان في باب انتاج النخب الاقتصادية والإدارية العليا، وتحقيق الانصاف بين النخب والرموز الثقافية، فرغم ما تحقّق من تنافذ طبقي بفضل المدرسة التونسية سمح بإحداث إدماج واسع لفئات اجتماعية دنيا ووسطى في قطاعات مختلفة كالتعليم والبيروقراطية الإدارية إلّا أنّ هذا التنافذ ظلّ محدودا جدّا في قطاعات أخرى مثّلت ولا تزال مجالا حقيقيا لبناء النفوذ الاقتصادي والوجاهة الاجتماعية عبر إيجاد الثروة ومراكمتها. هذه القطاعات مازالت تشهد حالة احتكار من قبل تشكيلات، منها ما كان امتدادا لرأسمال تقليدي ريعي، ومنها ما مثّل وجها لتشكّل رأسمال جديد ريعي هو أيضا. استفاد كل منهما من امتيازات الدولة، بمختلف الأنظمة التي تعاقبت عليها، بفعل محسوبية نسجتها عوامل اجتماعية مثل المصاهرة أو القرابة؛ أو بفضل زبونية صنعتها مقتضيات بناء الولاء والعصبيات الجديدة.

التعاقد الاقتصادي والاجتماعي المنشود:

إنّ بلوغ المرام في صياغة عقد اجتماعي يضمن العدل ويحظى بالقبول دونه خيارات جريئة تقطع مع خيارات سابقة. وشرطه إرادات ناجزة وهمم متجرّدة وكفاءات متمحّضة تجتهد في تنزيل ما يتمّ التعاقد عليه. تعاقد يتمّ حول زمنين، هما:

1) **العاجل**، اليوم قبل الغد، يمثّل تحدٍّ حيوي لا يجدر التأخر في المبادرة إلى إجراءاته الأساسية والتي يمكن حين نشتغل عليها أن تفتح باب الحلول وتيسّرها. يتّفق الجميع على أنّ الاستحقاق العاجل الذي تواجهه الدولة هو توفير التمويلات الضرورية بالعملة الصعبة لتمويل نفقات الميزانية في ظل عدم القدرة على الاقتراض من السوق المالية العالمية وصعوبة ابرام اتفاقيات قروض ثنائية ومتعددة الأطراف. يتطلب معالجة هذا الإشكال الشروع في الإصلاحات الهيكلية المستعجلة لوقف النزيف الذي تشهده المالية العمومية، ومن هذه الاصلاحات التحكم في نفقات التدخلات وكتلة الأجور وكذلك خلق مساحة في الميزانية للترفيع في الإستثمار العمومي والحماية الإجتماعية. أما بالنسبة لباقي الإصلاحات الهيكلية الأخرى التي تمس الاقتصاد الحقيقي، فإنه لابد من الانطلاق فيها بصفة متزامنة مع الإصلاحات المستعجلة نظرا لترابطهما رغم أن النتائج الإيجابية لهذه الإصلاحات الهيكلية ستكون على المدى المتوسط والبعيد. من شأن الشروع في هذه الإصلاحات بعث رسائل إيجابية للمانحين الدوليين والبلدان الشريكة لتونس وتوفير السبل الكفيلة بإيجاد التمويلات اللازمة بالعملة الصعبة لتجنب انهيار المالية العمومية والمحافظة على قيمة الدينار والمقدرة الشرائية للمواطنين وعلى استدامة الديون.

نعتبر أنّ هذه الخطوة مهمّة ومصيريّة لإنقاذ الاقتصاد والمالية العمومية، كما نعتبر أن التأخر في إنجازها من شأنه تعظيم المخاطر الكبرى على التوازنات المالية الكلية وعلى استدامة هذه التوازنات وبالتالي اقتراب البلاد من شبح الإفلاس والانهيار الاقتصادي. ونعتبر أيضا أن الوعي المشترك بالحاجة إلى هذه الخطوة سيدفع إلى التعجيل بالحلّ السياسي للأزمة المركّبة التي تعيشها البلاد والتي استفحلت خطورتها واشتدّت منذ 25 جويلية 2021. إن تلازم هذه الخطوة مع الحل السياسي، وحده سيسمح بأن تستعيد تونس ثقة المانحين، وبأن تبدأ في معالجة الاختلال المالي الهيكلي برؤية واقعية وعقلانية ونافذة، وبأن تبعث الرّوح من جديد في عجلة الاقتصاد. إنّنا نرى في هذه المنطلقات والرهانات ما يمكن أن تجتمع عليه النخبة وعموم المجتمع في تونس وقد ارتضت خارطة طريق تعود بنا إلى الديمقراطية والاستقرار المؤسساتي والسياسي.

2) **الآجل**، وهو رهان حقيقي تتعلّق أغراضه باعتماد خيارات اقتصادية جديدة يتمّ العبور إليها من طريق خطة للإصلاح والتحول التدريجي لمنوال جديد للتنمية قائم على الإنتاجية والقيمة المضافة العالية والاستفادة من المزايا التفاضلية للجهات وإدماجها في العملية التنموية. منوال إدماجي يجمع بين معالجة الاجتماعي والنجاعة الاقتصادية، وإلغاء الأنظمة القانونية المعطلة من أجل ترشيد سلطة الإدارة التقديرية، وتسريع بسط اللامركزية، ومنح مزيد من الاستقلالية للجهات، مع الحرص على عدم انتقال الفساد.

مقومات التعاقد الاجتماعي المنشود:

1) **رعاية الحقوق المدنية التي بفضلها يتاح للمواطنين اختيار حاكميهم ومراقبتهم ومحاسبتهم.**
2) **تيسير العمل الاقتصادي وإتاحة الفرص للأفراد للاستفادة من الموارد بشكل عادل ومنصف ومستدام في أسعد كيفيات العمل وأفضل أساليب التدبير وأرشد عمليات الإنتاج.**
3) **تقليص الفوارق الاجتماعية وآثارها من أجل تفعيل مشاركة المواطنين في النشاط الاقتصادي والثقافي.**
4) **تعزيز الثقة بين الناس والدولة بضمان الشفافية ومقاومة الممارسات الفاسدة وانعدام المسؤولية.**
5) **إحلال الأمان الاجتماعي الوقائي لحماية شرائح المجتمع من الوقوع في الفقر عبر سياسات ثابتة ومستمرّة.**

ثالثا: الخيار الاقتصادي والاجتماعي لحركة النهضة:

1. تشكّل لدينا وعي راكمناه من تجاربنا الناجحة وغيرها أنّ الخيار الاقتصادي الأمثل الذي يسمح بخلق الثروة وتوزيعها بشكل عادل ومنصف هو خيار "اقتصاد السوق الاجتماعي". وبناء على استقراء تجربة مشاركتنا في الحكم التي ناهزت العقد من الزمن، واستئناسا بما عايناه من تجارب شعوب أخرى توسّلت بهذا الخيار فتحقّق لديها من الازدهار والرفاه ما جعلها في مصاف الدول الأرفع درجة في التصنيف، نستطيع أن نقول أنّ هذا الخيار تجلّت في تطبيقاته المتعدّدة ومقارباته الإجرائية المتنوعة ما كان من قيم التكافل والمؤاساة والاتحاد، ومن قيم الحثّ على الكسب والعمل والاستعمار في الأرض، التي جعلت من السّوق مجالا للتنافس في انتاج الخيرات والمنافع وكذلك مجالا لرعاية حقوق الطبقات الضعيفة حتى تنهض بقدرتها الاقتصادية وبمواردها المالية ضمن نظام مؤسساتي عمومي وأهلي تتظافر فيه جهود الدولة والمجتمع.

2. يتيح السجل القيمي الذي تنهل منه حركة النهضة أن تقدّم الحركة عرضا اقتصاديا قائما على الأخلاق ترعى فيه الدولة بسياساتها أن تكون السوق اجتماعية. وتُشجّع على ذلك الرأس المال الوطني ليستوي قائما في شراكة ناجعة وناجزة معها. فليس يكفي أن نصرّح بوجود أزمة قيم لكي ينتابنا شعور بأداء الواجب. ولكنّ الأوكد بالنسبة إلينا أن نبيّن مسلك أثر القيم على الاقتصاد. وأنّه بالنسبة إلينا يتحقق حين تتم مأسسة القيم في تشريعات الدولة وخياراتها وسياساتها الاقتصادية. لذلك نعتبر أن تحويل حزمة القيم الخادمة للنهضة الاقتصادية، التي تحفظ كرامة المواطن وتغرس معاني التراحم والإنسانية بين أبناء الوطن وتعلي معاني الكفاءة والنجاعة والمحاسبة والشفافية والنزاهة، إلى معايير إدارة الشأن الاقتصادي مثلها مثل المعايير الفنية التقنية والاجرائية هو أحد روافع التنمية واستدامتها. إنّ الفعل الاقتصادي بما هو سعي في الأرض لا ينفصل عندنا عن كونه مرضاة لله نبتغي به الآخرة كما نرجو به عمارة الدنيا حتى لو كان بيننا وبين التنّعم بثمار العمل قيام الساعة.

3. ليست المسألة الاقتصادية عندنا ترفا نظريا ولا انغلاقا أيديولوجيا ولا براغماتية متحرّرة من القيم والمبادئ. إنّ نجاح الخيار الاقتصادي عندنا يكون فيما يحدثه من أثر على رفاه المواطن وكرامته، وعلى منعته الاجتماعية واستقلاله المادي. نجاعة الاقتصاد لدينا يحكم عليها ما يحصل للناس من أمان اجتماعي ومن قدرة على مجابهة التغيرات الاقتصادية الناشئة عن تبدّل الأحوال في الواقع المحلّي وفي البيئة الخارجية.

4. لا خلاف حول القول بأنّ اقتصادنا يشكو عوائق هيكلية، ولا خلاف أيضا حول القول بأنّ محدّدات النمو والتنمية عندنا تتجاوز المحدّدات الاقتصادية البحتة. وأنّ المعضلة مركّبة تتفاعل فيها مستويات عديدة تشمل السياسات كإطار للتدبير، والعملية الإنتاجية كسياق للمراكمة، والتشريعات ومنظومة القيم كمرجعية للاستنهاض والتحفيز. وأنّه ما لم نعالج هذه العوائق بشكل هيكلي باتجاه إزالتها عبر تنمية الرأس مال البشري وعبر تبسيط النفاذ إلى الخدمات، وعبر اصلاح المؤسسات الحكومية بما يجدّد في أدائها ويصلحه، وبما يفضّ الاشتباك غير المجدي بينها، فإنّه لن تحصل تنمية أو في الحد الأدنى ستبقى محدودة لا تخدم أغراض خلق الثروة ومراكمتها.

5. الإيجابي في واقع الحال الاقتصادي أنّنا لا ننطلق من فراغ. فللاقتصاد التونسي مقومات تمكّنه من التعافي وتسمح له بتحقيق معدّلات نمو مرتفعة، إذا ما سرّعنا بالإصلاح وأتحنا لهذه المقومات أن تشتغل بنجاعة وخلّصناها من القيود التي تعطّلها. وإضافة إلى ما أشرنا إليه في فقرة المنطلقات والرهانات في المستوى العاجل من سياسة مالية اقترحناها للخروج من عاصفة الأزمة المركّبة التي تعيشها بلادنا، نرى أنّ في تنويع القاعدة الاقتصادية والإنتاجية ما يحرّك النمو بدرجة معتبرة ويزيد من فرص الاستثمار ويعزّز التشابك بين القطاعات الإنتاجية ويخلق فرص عمل جديدة ويرفع من القدرة التنافسية لاقتصادنا خاصة في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية. فلا نكتفي حينها بنمو خال من التنمية، بل سنجني تنمية على أثر من نمو حقيقي.

6. إنّ اعتماد خيار السوق الاجتماعي يقتضي مراجعة دور الدولة باتجاه أي يصبح دورا استراتيجيا يقوم على الاستشراف والتحفيز وتعديل السوق ومعالجة القضايا الاجتماعية وضبط السياسات العمومية. ولا ينجح دور الدولة بهذه المحدّدات إذا لم يكن للرأس المال الوطني دور في التنمية وفي زيادة الثروة وفي دفع الاستثمار وفي إحداث مواطن الشغل. كما لا ينجح دور الدولة إذا لم يعاضده إلى جانب القطاع الخاص قطاع اقتصادي اجتماعي تضامني تتصدّى له الجمعيات التنموية والخيرية والتعاونية بما يسهم في تحقيق الادماج والاستدامة.

7. لا يمكن للاستبداد أن يبسط في حريات المواطنين لغايات التنمية. فهو قرين المفاسد الاقتصادية المهلكة، من أثرة واحتكار وجعل المال دُولة بيد فئة دون أخرى. ومهما توسّلت الأنظمة الاستبدادية بوسائل القهر والإجبار من أجل صناعة تنمية فإنّها تبقى تنمية محلّها الواجهات، لا قيمة جوهرية لها في إقامة العدل الاجتماعي والانصاف الاقتصادي. لذلك استقرّ في وعينا ومن واقع تجربتنا العملية أنّ تجنّب الفقر والتهميش والبطالة واعتلال الصحة وانعدام الأمن والتطرف والعنف لا يكون إلا ببسط الحريات العامة ورعاية الحقوق الفردية والجماعية الاجتماعية منها والاقتصادية وخاصة تلك التي لها صلة بالمعرفة والتعليم والإبداع والمشاركة في صناعة القرار. وبهذا الاعتبار فإنّ تلازم الخيارين الاقتصادي والسياسي شرط ضامن لنهضة البلاد واستقرارها. فلا نهوض اقتصادي ولا أمن اجتماعي من دون ديمقراطية، وبنفس الدرجة والقوة لا ديمقراطية من غير أن يأمن الناس من خوف ويستغنوا من كسب.

ضمن هذه المقاربة وهذا الخيار يصبح الاتفاق على عقد اجتماعي جديد أمرا متاحا؛ وبالإمكان الانخراط فيه من قبل أوسع طيف من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. إنّ خلق الثروة ومراكمة قيمتها الاقتصادية هو السبيل الأمثل لتوزيع منصف لها. يكون للفاعل فيه مثل بلائه؛ ويكون للفئات الضعيفة والمتوسطة حقها في حياة كريمة؛ ويُضمن للأجيال القادمة ما يحفظ حقوقها في موارد البلاد.

مقومات خيارنا الاقتصادي:

1) يجمع بين الكفاءة والعدل بما يوازن بين المنافسة الشريفة ورعاية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية خاصة بالنسبة إلى الفئات الضعيفة والمتوسطة.

2) تقوم فيه عملية الإنتاج على ثقافة الريادة وعلى شفافية في المعاملة ووضوح في الاتجاه، تحدّده الدولة لمعالجة نقائص منظومة السوق وتقلّباتها.

3) يسمح بالاندماج بطريقة مجدية وبنّاءة في الاقتصاد العالمي بفضل تفعيل الاستثمار العمومي والخاص وبفضل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

4) يرى في الرأس المال البشري الكفؤ والمتمكّن من توظيف التقنية وخاصة الشباب والذي يعلي من قيم العمل والأمانة والإتقان محركا أساسيا للنمو.

5) يحافظ على استدامة التوازنات الاقتصادية الكلية ويطور سياسات الاقتصاد الكلّي ويؤلّف في انسجام وتجانس بين السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف وإدارة حساب رأس المال في ميزان المدفوعات.

6) يحقق الحماية الاجتماعية والانصاف في تحصيل الضرائب وتوزيعها ويستديم السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

رابعا: العرض الاقتصادي، الإجراءات وكيفيات التنزيل:

الحاجة إلى تغييرات هيكلية صُلب نظام الإنتاج. لئن كانت القناعة البديهية بأنّه لا يمكن حل المعضلة الاجتماعية وبالتالي تثبيت المسار الديموقراطي إلّا بالتحوّل نحو مُعدّلات نمو عالية، مستدامة ومستقرّة، فإنّ هذا لا يمكن أن يتحقّق إلّا بتغييرات هيكلية صُلب نظام الإنتاج تتعلّق بديناميكية القطاعات والمناطق وبالبعد المؤسسي للتنمية.

أثبتت التجارب الناجحة أنّه لتحقيق نسب نمو عالية لا بدّ أن يكون النموّ موزّعًا على مجموعة من المناطق لما تمنحه هذه المقاربة من اختصاص وتكامل مناطقي يرتقي بإنتاجية الأنشطة. وهو ما سيحوّل اقتصادنا إلى اقتصاد حجم يرتقي بأداء الاستثمارات العمومية وبالمساهمات المؤسسية فيزداد النّمو ويتوسع التوزيع. يعمل هذا الخيار الاقتصادي بما هو خيار تنمية متوازنة على الاستجابة لمتطلبات التنمية في المرحلة الانتقالية كما يعمل على الاستجابة إلى الاستحقاق الاجتماعي قطاعيّا وجهويّا.

تستوجب هذه المقاربة تغيير قواعد النظام الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على ثلاث جبهات هي:

1) تغيير المنوال الاقتصادي بالترفيع في القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية وتحسين الإنتاجية
2) تحقيق الاندراج الاقتصادي داخليا وخارجيا من أجل توسيع هامش الخيارات الاقتصادية
3) تمكين الجهات من مقوّمات التنمية من خلال التعويل على المقدرات المحلية

تتنزل المعالجات في شكل سياسات للدولة (عمومية) تتجه إلى مكونات المجال الترابي للبلاد وعلاقة البلاد بالخارج ونظام الإنتاج، من أهمها:

1. إعادة التقسيم الجهوي للبلاد حسب "مناطق اقتصادية واجتماعية"، وما يستوجب ذلك من إرساء برامج الحوكمة المحلية بما في ذلك الجباية المحلّية. واعتماد المفتاح الجديد للتوزيع الجهوي لميزانية التنمية (الذي تمّ العمل به لأول مرة في حكومة الترويكا سنة 2012) بصفة رسمية ومتكاملة. والارتقاء بأداء الاستثمار العام. واعتماد مؤشرات التنمية الجهوية ومراقبة الإنجازات من حيث تقليص التفاوت الجهوي.

2. الاندراج الخارجي ومزيد تعزيز شراكاتنا التقليدية والسعي إلى توسيعها وتعزيز الاندماج المغاربي وخاصة مع الجارتين ليبيا والجزائر.

3. إصلاح الإدارة باعتبارها بنية تكنو-بيروقراطية يمكن لها إذا لم تندرج في عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي أن تعطّل الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية ومن اقتصاد الريع إلى اقتصاد ناجع قادر على خلق الثروة.

4. إصلاح مؤسّسات القطاع العام وإعادة النظر في انتشارها قطاعيا ومكانيا وما تحتاجه من شروط لتلبية مقتضيات دور الدولة في القطاع العام (الشركات والمؤسسات الإنتاجية، الحجم الأمثل للقطاع العام، شبكة الحماية الاجتماعية، سياسة الدعم والتسعير، علاقتها بالقَطاع الخاص، ...)

5. معالجة السياسات السّكانية والهجرة الداخلية التي تُغذي توسّع القطاعَ غير المهيكل والاختلالَ الديموغرافيَّ والتصدّعَ الثقافي المحليّ في البلاد والتجارة الموازية والتهريب

6. تنظيم الأنشطة الاقتصادية بإزالة الحواجز التجارية الموجودة وتحسين المنافسة والتأسيس لفرص متكافئة للجميع، والتمكين للشباب في هذا الباب ليكون لهم موقع استثماري تتصاعد متانته خاصة في مجالات الاقتصاد المعرفي والصناعة والتكنولوجيا والفلاحة. وتشجيعهم على أن تكون مشاريعهم مجدّدة ومبتكرة. تعمل هذه الإجراءات على تقوية الإنتاجية وعلى زيادة فرص العمل في هذه القطاعات وكذلك في قطاع الخدمات، الذي تتمتع فيه تونس بميزة نسبية. وحتى تؤتي هذه الإجراءات المرجو من نتائجها فإنّه يجب أن تقترن بتخفيض الإنفاق العمومي، بما في ذلك المراجعة التدريجية لمنظومة الدعم الحالية لصالح برنامج أمان اجتماعي أكثر استهدافا للفئات المستحقة وأكثر انصافا. إنّ تحقق هذه الإجراءات يجعلنا نعتبر اقتصادنا حينها اقتصادا منفتحا.

7. تطوير حزمة من السياسات الصناعية والتجارية في إطار التقسيم الجغرافي الجديد تستهدف التحويل الهيكلي لمنظومة الإنتاج والارتقاء به إلى نسب نمو عالية تضمن استدامة التشغيل وتقليص البطالة واستدامة الدّين العام والارتقاء بالرفاه الاجتماعي. وتنزّل الصناعة منزلة عماد الاقتصاد وأساسه، وفي هذا الصدد فإنّ بنية اقتصاد تحويلي يمكن أن تلعب دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي.

8. تطوير حزمة السياسات لمجابهة البطالة حسب مقاربة منظومية، أي متضمّنة لمنظومة تكوين المهارات الملائمة، وقطاع الوساطة في سوق الشغل، وسياسة التأجير، والإجراءات المصاحبة من المحافظة على القدرة الشرائية واستقرار الأسعار ودعم مبادرات المشاريع صغيرة الحجم وتحديث النّصوص القانونية المنظمة للتشغيل

9. القيام بالإصلاحات الهيكلية العميقة من أجل تحسين مناخ العمل والاستثمار وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وتوسيعه والحدّ من التعقيد والقيود الإدارية. ويشمل ذلك:
ا. تعزيز الإطار القانوني للمنافسة وتيسير الإطار التنظيمي للشراء العمومي وتحسين كفاءة وشفافية منظومة الصفقات العمومية.

ب. إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي تعنى بدفع الاستثمار وإصلاح حوكمتها
ت. مراجعة السياسة الجبائية لجعلها أكثر نجاعة ومحفّزة على الاستثمار ومراجعة قانون الصرف والمجلة الديوانية.
ث. توسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص
ج. إصلاح الإطار القانوني لإدارة الموارد العقارية وموارد الطاقة والموارد الطبيعية بما في ذلك موارد الطاقة المتجدّدة.

10. تطوير برنامج السياسات في الاقتصاد الكلّي والمتعلّقة بالتوازنات المالية العامة واستقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم والمديونية العامة ومديونية المواطن ودفع النمو بالبحث عن مصادر جديدة للنمو وذلك بطريقة جديدة وحديثة

11. تحسين جودة التعليم في جميع المراحل، من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي والتكوين المهني، هي عوامل أساسية في الحفاظ على اقتصاد قوي. كما يجب الترفيع في نسبة الانفاق العمومي في البحث العلمي إلى مستوى يمكّن من الارتقاء بالقيمة المضافة للاقتصاد

12. ترشيد إدارة الموارد الطبيعية وحسن التعامل مع قضايا المناخ. وفي هذا الصدد نذكّر بأنّ تونس تعاني بالفعل من مشكلتين هيكليتين الإجهاد المائي والعجز الطاقي، وبالنظر إلى الآثار المتوقعة لتغير المناخ، فإنها تواجه بلا شك تحديات تتعلق بالموارد المائية. لذلك، يعد الاستخدام الصحيح والفعال للمياه من قبل الصناعات والعائلات عاملاً رئيسيًا في التخفيف من هذه الآثار. كما أنّ مشكلة العجز الطاقي يمكن أن تتفاقم خاصة وأنّ الحلول المعتمدة الآن ظهر انعدام جدواها وبات ملحّا أن نتوسّل بسياسات رشيدة عقلانية واستباقية.

13. تحقيق الانتقال الطاقي والانتقال الرقمي باعتباره أمرا مستوجَبا خاصّة أمام توضُّح محدودية المنوال الطاقي المعتمد والمنوال الإداري المتبع. إنّ هذين الانتقالين مترادفين ويخدمان في تعاضد الانتقال الاقتصادي الذي لم توفق عشرية الانتقال الديمقراطي في تحقيقه لجملة الأسباب التي سبق وأشرنا إليها.

14. ضمان الأمن الغذائي والسلامة الصحية للأغذية في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية باتباع سياسات جريئة وذلك من خلال:

ا. زيادة المحاصيل الزراعية والإنتاجية الإجمالية بتحسين كفاءة المنظومة الفلاحية.

ب. استثمار الخصائص الطبيعية للجهات ذات الصلة بالفلاحة مثل تحلية مياه البحر والطاقة الشمسية وخصوبة الأراضي وكذلك الزارعة والفلاحة الجيو-حرارية التي تمثل مستقبل القطاع الفلاحي لبلادنا خاصة وأنها لا تستهلك الكثير من المياه.
ت. معالجة مشكل تحدي البذور خاصة وأن تونس تعيش نكسة في هذا المجال.

ث. تعزيز الجوانب المؤسسية بالاستثمار في البنية التحتية المادية واللامادية، مثل ملكية الأراضي والوصول إلى الخدمات المالية وأنظمة النقل والتأمين.

ج. استكمال وتفعيل التشريعات الجديدة المتعلقة بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وتمكين الهياكل التي تعنى بالسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية من الموارد التي تساعد على القيام بمهامها في كنف مقتضيات الحوكمة الرشيدة.

خاتمة

تعيش تونس اليوم لحظة فارقة: لا هي في حالة انهيار كامل، ولا هي بصدد التعافي. إنها معلّقة في مشهد من الجمود، تغذيه أزمة ثقة شاملة، وسلطة فاقدة للشرعية الإصلاحية، ومعارضة مترددة في صياغة أفق واضح وواقعي للتغيير. لم تعد الأزمة مالية أو اجتماعية فقط، بل أصبحت أزمة مشروع ومصير.

تشير كل الدلائل إلى أن استمرار الوضع القائم يؤدي، في أحسن الحالات، إلى مزيد من الاستنزاف، وفي أسوأها إلى انهيار قد يكون عنيفًا ومتعدد الأبعاد. أما إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة فمرهونة بظهور معادلة جديدة: سياسية واجتماعية، تؤسس لعقد وطني جديد.

تمتلك تونس الأسس الهيكلية اللازمة لتسهيل النمو المستدام والقوي. لكن يبقى ذلك رهين إجراء إصلاحات شاملة وطوعية لإطلاق إمكانات النمو الاقتصادي وضمان التوزيع العادل للفرص بين جميع التونسيين. وشرط ذلك هو القطع مع الاستبداد واستعادة الحرية الضامنة للحقوق والثقة المحركة للاستثمار.

الهجرة غير النظامية والسياسات الأوروبية في المتوسط:

دراسة الحالة التونسية

الهجرة غير النظامية والسياسات الأوروبية في المتوسط: دراسة الحالة التونسية

المقدمة:

تشهد منطقة جنوب المتوسط، وفي مقدّمتها تونس، تحولات متسارعة في علاقتها بالاتحاد الأوروبي، لا سيما في ملف الهجرة غير النظامية الذي بات أحد أعقد القضايا المطروحة على الأجندة الإقليمية. فبعد أن كانت الهجرة تُفهم تقليديًا كمجال للتنقل الاقتصادي أو الانساني، أصبحت اليوم تُدار بمنطق أمني-جيوسياسي، في سياق يتقاطع فيه الأمن القومي الأوروبي مع ضعف السياسات الوطنية في دول الجنوب.

تونس، التي كانت لعقود طويلة بلدًا مصدّرًا للمهاجرين، تحوّلت تدريجيًا إلى منطقة عبور واستقرار قسري لمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، وأصبحت في الوقت نفسه هدفًا مباشرًا لسياسات الترحيل القسري لمواطنيها من أوروبا. هذه التحولات لم تكن نتاجًا تلقائيًا لمسارات داخلية فقط، بل نتيجة تفاعل معقد بين خيارات الدولة التونسية، وضغوط الشركاء الأوروبيين، وتغيرات إقليمية ودولية متسارعة.

من هنا، تنطلق هذه الورقة لتحليل ديناميكيات العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة، انطلاقًا من فرضية مركزية مفادها أن هذه العلاقة قد انزلقت من منطق "الشراكة التنموية" إلى منطق "التبعية الأمنية"، حيث باتت تونس تؤدي وظائف تتجاوز قدراتها القانونية والمؤسساتية، دون ضمانات حقيقية لحقوق المهاجرين أو السيادة الوطنية.

فكيف تحوّلت تونس من شريك في إدارة ملف الهجرة إلى فاعل أمني محدود الأهلية في سياسة أوروبية موسّعة للهجرة، وما انعكاسات ذلك على الوضعين الداخلي والخارجي؟ ما أثر هذه السياسات على واقع المهاجرين من جنوب الصحراء وعلى التونسيين المرحّلين قسرًا؟ ما البدائل الممكنة لصياغة سياسة هجرة أكثر عدالة وتوازنًا في تونس؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذه الورقة من خلال تفكيك الخطاب السياسي والاتفاقيات الدولية، وقراءة المؤشرات الاجتماعية والقانونية، واستعراض ردود الفعل المحلية والدولية، لتقديم قراءة متكاملة للظاهرة.

الفصل الأول: السياق التاريخي والسياسي للهجرة التونسية-الأوروبية

1. الهجرة المنظمة: من الشراكة الاقتصادية إلى الانغلاق التدريجي

عرفت العلاقات بين تونس وأوروبا، منذ خمسينيات القرن العشرين، موجات من الهجرة المنظمة استجابت لحاجة اقتصادات أوروبية – خاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا – إلى اليد العاملة الأجنبية. وقد مكّنت الاتفاقيات الثنائية حينها من تقنين عملية الانتقال، وتوفير ظروف مقبولة نسبيًا للمهاجرين.

غير أن هذا الانفتاح التدريجي بدأ في الانكماش منذ تسعينيات القرن الماضي، مع بروز خطابات سياسية وشعبية أوروبية رافضة للهجرة، نتيجة الأزمات الاقتصادية وتنامي الشعبوية، وهو ما انعكس في تشديد الإجراءات القانونية وتعقيد شروط الدخول والإقامة. وقد دفعت هذه التغيرات إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية، خاصة مع محدودية فرص التشغيل داخليًا.

2. الثورة والانتقال الديمقراطي: انفلات الحدود وتآكل الثقة

جاءت ثورة 2011 لتفتح مرحلة جديدة في تاريخ تونس، اتسمت بتحولات سياسية ومؤسساتية عميقة، لكنها أيضًا أفرزت هشاشة بنيوية على مستوى الدولة والأمن والتنمية. أدى هذا الوضع إلى:

ضعف الرقابة على الحدود نتيجة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية .

فقدان الثقة الشعبية في السياسات الرسمية، وخصوصًا في ملف التشغيل والتنمية.
ازدياد محاولات الهجرة، بما في ذلك هجرة القُصّر دون مرافقة التي بلغت 12 ألف حالة خلال سنتي 2023-2024 ، في مؤشر خطير على تصدّع البنية الأسرية والاجتماعية.
في هذا السياق، برزت الهجرة غير النظامية كمخرج فردي من واقع اجتماعي مسدود، وليس كمجرّد مخالفة قانونية.

3. تحوّل تونس إلى منطقة عبور

لقد تحولت تونس بشكل حاسم إلى نقطة الانطلاق الرئيسية للمهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء نحو أوروبا، متجاوزةً بذلك ليبيا ، حيث وصل منها إلى السواحل الإيطالية وحدها ما لا يقل عن 97,300 مهاجر غير نظامي في عام 2023، وهو ما يمثل 60% من المهاجرين غير النظاميين، وحوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في عام 2022 . ويُظهر هذا الرقم تحولًا واضحاً في جنسيات المهاجرين، فلم يعد التونسيون يشكلون غالبية العابرين، إذ بلغت نسبتهم 18% فقط من إجمالي الواصلين من تونس في 2023، بينما شكل المهاجرون من دول مثل غينيا وساحل العاج وبوركينا فاسو الأغلبية الساحقة . ويُعزى هذا التحول الجذري إلى انعدام الاستقرار في ليبيا والأزمات المتعددة في منطقة الساحل، ما دفع المهاجرين للبحث عن مسارات بديلة. هذا التحول لم يكن معزولاً، بل جاء نتيجةً لعدة عوامل متشابكة، أبرزها تدهور الوضع الأمني في ليبيا، وتصاعد الأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية في منطقة الساحل، إلى جانب السياسات الجزائرية المتشددة التي شملت ترحيل عدد كبير من المهاجرين قسرًا إلى تونس عبر المعابر غير الرسمية في تبسة وسوق أهراس. وقد جعل ذلك من تونس المنفذ البري الرئيسي نحو أوروبا.

الفصل الثاني: السياسة الأوروبية للهجرة – من التعاون التنموي إلى التوطين الخارجي

1. مبدأ "التوطين الخارجي" كركيزة للسياسة الأوروبية

منذ مطلع الألفية، ومع تصاعد موجات الهجرة نحو أوروبا، تبنّى الاتحاد الأوروبي استراتيجية ترتكز على ما يُعرف بـ"التوطين الخارجي" (externalisation)، وهي سياسة تسعى إلى نقل عبء إدارة الحدود والسيطرة على الهجرة إلى دول الجوار الجنوبي، وخاصة تونس، ليبيا، والمغرب تتمثّل هذه المقاربة في تقديم دعم مالي ولوجستي للدول المعنية مقابل التزامات أمنية واضحة: مكافحة الهجرة غير النظامية، قبول المرحّلين، تشديد الرقابة الحدودية. ويُنظر إلى هذا التوجه بوصفه محاولة لتقليص عدد المهاجرين الوافدين إلى أوروبا، دون معالجة الأسباب البنيوية للهجرة .

2. البعد الأمني في مقابل البعد الحقوقي

رغم حديث الاتحاد الأوروبي عن مقاربة "شاملة ومتوازنة"، فإن السياسات الفعلية تُظهر تغليبًا واضحًا للبعد الأمني. إذ تركز الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم على:

بناء قدرات الحرس الوطني البحري الرقابية، ودعم خفر السواحل بوحدات بحرية، وتوفير المعدات وقطع الغيار، والتدريب، وإنشاء نظام مراقبة ساحلية (ISMaris) لتعزيز التعاون العملياتي في المجال البحري بين تونس والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ودعم إنشاء مركز تنسيق الإنقاذ البحري التونسي وتمويل نظام لتتبع السفن، وإعلان منطقة البحث والإنقاذ (SRR) .

ترحيل 7250 مهاجر غير نظامي في 2024 إلى بلدانهم الأصلية أو إلى دول العبور بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة .

تشجيع العودة "الطوعية" لكن بشروط تعسفية وغير واقعية .

في المقابل، تغيب السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية المحلية، أو دعم الإدماج، أو فتح قنوات للهجرة القانونية. كما لا تتضمن هذه الاتفاقيات التزامات صارمة باحترام حقوق المهاجرين، ما يُعرّضهم لمخاطر قانونية وإنسانية جسيمة .

3. نقد المقاربة الأوروبية: تحييد المسؤولية وتقويض السيادة

تقوم السياسة الأوروبية على تحميل دول الجنوب – ومنها تونس – مسؤولية جماعية عن "احتواء" المهاجرين، دون منحها الوسائل أو الحقوق التفاوضية المناسبة. ويتجلى هذا التناقض في:

ضعف الشفافية في صياغة الاتفاقيات.
عدم ربط الدعم المالي بتقدم في الحقوق أو التنمية.
ربط الدعم بالمردودية الأمنية (عدد المرحّلين، ضبط الحدود).
وهكذا، تتحوّل العلاقة من شراكة إلى علاقة وظيفية غير متكافئة، يكون فيها الجنوب حارسًا لحدود الشمال، في منطق لا يعالج الأسباب، بل يكتفي بتحييد آثارها.

الفصل الثالث: الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف – من الشراكة التنموية إلى التبعية الأمنية

1. من اتفاق شراكة 1995 إلى مذكرات التفاهم الأمنية

بدأ التعاون الرسمي بين تونس والاتحاد الأوروبي سنة 1995 باتفاق شراكة يهدف إلى التعاون الاقتصادي والسياسي، مع التركيز على تعزيز التبادل التجاري، التنمية الاجتماعية، والحوار حول قضايا الهجرة. وقد نصت المادة 69 من الاتفاقية على تعزيز الرفاه الاجتماعي للمهاجرين وتسهيل إعادة المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية، مع إيلاء أولوية للجوانب التنموية . تطور هذا التعاون عبر سلسلة اتفاقيات أعادت صياغة الأولويات نحو البعد الأمني، خاصة بعد ثورة 2011: ففي عام 1998، وقّعت تونس اتفاقية ثنائية مع إيطاليا لمكافحة الهجرة غير النظامية وتسهيل إعادة المهاجرين التونسيين غير النظاميين ؛ وفي 2016، دعمت ألمانيا مشروعًا أمنيًا بقيمة 86 مليون يورو بالتعاون مع الولايات المتحدة لتعزيز مراقبة الحدود التونسية ؛ وفي 2020، خصصت إيطاليا 30 مليون يورو خلال الفترة 2021-2023 لدعم خفر السواحل التونسي، إضافة إلى 8 ملايين يورو لتجهيزات أمنية ؛ وفي يوليو 2023، وقّعت تونس مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأوروبي تضمنت 105 ملايين يورو لإدارة الحدود و150 مليون يورو كدعم للميزانية، مع التزامات بمكافحة التهريب وإعادة المواطنين ؛ وأخيرًا، في 2024، قدمت إيطاليا 20 مليون يورو لبرامج العودة الطوعية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ضمن مبادرة "فريق أوروبا" .

2. غياب الشفافية وتهميش المؤسسات الوطنية

تعاني هذه الاتفاقيات من إشكالات قانونية جوهرية، أبرزها:

عدم عرض 70% من الاتفاقيات على البرلمان للمصادقة .
عدم نشرها للعموم، ما يمنع أي نقاش وطني حول جدواها.
تضمّنها التزامات تهمّ السيادة والحدود والحقوق الفردية دون رقابة مستقلة.

ويطرح هذا الغموض أسئلة دستورية حول أهلية السلطة التنفيذية في إبرام اتفاقيات استراتيجية تمسّ مصالح الدولة والمجتمع دون العودة إلى ممثلي الشعب، خاصة في ظل تعارض بعضها مع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان واللاجئين، ومنها مبدأ عدم الإعادة القسرية (non-refoulement)، ومراعاة مصلحة الأطفال والقصّر.

3. مقايضة غير متكافئة: الأمن مقابل المال

يتجلى من تحليل مضمون الاتفاقيات أن المقاربة السائدة تقوم على مبدأ "الحماية مقابل التمويل": تلتزم تونس بمهام ضبط الحدود وقبول المرحّلين، في مقابل منح مالية مشروطة. لكن هذا التمويل:

لا يُوزّع بطريقة شفافة.
لا يدعم مشاريع تنموية مستدامة.
لا يُوازي حجم المهام التي توكَل لتونس.
وتكشف الوثائق الرسمية (مثل مذكرة جويلية 2023) عن تمويلات محدودة (105 مليون يورو)، يذهب معظمها لتجهيزات أمنية، بينما تُهمّش الجوانب الحقوقية والاجتماعية .

4. من الشراكة إلى التبعية: خلل التوازن التفاوضي

مع تزايد الهشاشة السياسية والاقتصادية في تونس، أصبح موقفها التفاوضي أضعف. وقد أدى ذلك إلى:

قبول شروط لا تراعي مبدأ الندية.
السكوت عن انتهاكات لحقوق المرحّلين.
انعدام الرؤية الوطنية في إدارة الملف.
كما أن غياب سياسة وطنية للهجرة جعل من السلطة التنفيذية عرضة للإملاءات الخارجية، ما يعمّق منطق التبعية، ويضعف فرص بناء بدائل سيادية ومستقلة.

الفصل الرابع: تونس كنقطة عبور واستقرار قسري - ملامح الواقع الميداني

1. من نقطة عبور عارضة إلى موقع استقرار قسري

أدّت سياسة "توطين الهجرة" التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، والتي توجت باتفاقية الشراكة مع تونس في يوليو 2023، إلى تحوّل البلاد من نقطة عبور جزئية نحو أوروبا إلى منطقة استقرار قسري لمهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، في مقابل دعم مالي وتقني. فقد عززت الاتفاقية الرقابة على الحدود وشجعت السلطات التونسية على التصدي لمسارات التهريب. ونتيجة لذلك، تراجع عدد المهاجرين المنطلقين من تونس في عام 2024 إلى نحو 19,500 فقط، بانخفاض يقارب 80% مقارنة بعام 2023 . في المقابل، تكشف المعطيات الميدانية بين 2023 و2025 عن استمرار تدفق الوافدين بشكل غير نظامي إلى تونس ، بفعل انسداد المعابر التقليدية في ليبيا والجزائر، ما أدى إلى خلق ما يعرف ب" بتأثير عنق الزجاجة"، وأفرز واقعًا جديدًا: تونس لم تعد معبرًا مؤقتًا، بل تحولت إلى محطة استقرار فعلي نظرا لاستمرار وصول المهاجرين وصعوبة المغادرة. وقد رسخت السياسات الأوروبية هذا الواقع، في ظل غياب بدائل واقعية للمهاجرين، وظهور أنماط من "اقتصاد الهجرة" في مدن مثل صفاقس ، وسط تصاعد الضغوط على البنية التحتية وتوسع شبكات التهريب. ومع غياب التنسيق الإقليمي ورفض الجزائر التعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تتحمل تونس أعباءً إنسانية وأمنية تفوق طاقتها، في مشهد تتفاقم فيه التوترات الاجتماعية، ويتحول الوضع المؤقت إلى حالة دائمة بفعل ضعف الدعم الأوروبي وانغلاق المسارات الأخرى.

2. خصائص المهاجرين وظروف إقامتهم

ينحدر المهاجرون غير النظاميين أساسًا من ثلاث مناطق جغرافية:

غرب إفريقيا: مالي، السنغال، غينيا، ساحل العاج.
وسط إفريقيا: تشاد، الكاميرون، الكونغو.
القرن الإفريقي: السودان، الصومال، إريتريا.

وتتراوح أوضاعهم بين:

- مهاجرين دون وثائق قانونية.
- طلبة سابقين إنتهت إقامتهم بعد نهاية الدراسة.
- لاجئين وطالبي لجوء معترف بهم أو ينتظرون التسجيل.

لكن غياب سياسة وطنية للهجرة، وافتقار تونس إلى بنية استقبال ملائمة، جعل هذه الفئات تعيش في أوضاع هشة، سواء في المدن الكبرى (مثل صفاقس وتونس) أو في مناطق حدودية (مدنين)، ما أدى إلى اختلالات سكانية وتوترات اجتماعية عنيفة أحيانا، وضغطًا متزايدًا على البنية التحتية والخدمات الأساسية في المدن التي تشهد تمركزًا كبيرًا للمهاجرين.

3. الضغوط الإقليمية: ليبيا والجزائر كقنوات غير مستقرة

ساهم انسداد المعابر الليبية نتيجة تدهور الوضع الأمني، وانتشار مراكز الاحتجاز والانتهاكات، في دفع 10 آلاف مهاجر إلى دخول تونس هربًا في 2024 . كما أسهمت سياسة الترحيل الجماعي الجزائرية في نقل جزء كبير من المهاجرين قسرًا إلى الأراضي التونسية، عبر المعابر الصحراوية، دون تنسيق رسمي. وقدرت دراسة بحثية صدرت في ماي 2024 أن ما بين 40 و100 مهاجر غير نظامي يعبرون يوميا الحدود التونسية- الليبية، بينما يصل تونس ما بين 50 و150 آخرين عبر المسالك الحدودية مع الجزائر، مع الإشارة إلى أن هذه الوتيرة غير منتظمة، وتتغير على مدار السنة .
وهكذا أصبحت تونس تتحمّل أعباء بشرية ومؤسساتية تفوق طاقتها، دون أن يُواكب ذلك دعم دولي كافٍ أو سياسة تضامنية إقليمية فعالة.

4. أثر الواقع الميداني على الدولة والمجتمع

خلّف تكدّس المهاجرين مجموعة من الأعراض السلبية:

ضغط على الخدمات الأساسية: الصحة (زيادة 20%)، التعليم، السكن.
تصاعد التوترات المجتمعية نتيجة التزاحم على الفضاءات الاقتصادية والعمومية.
انتشار الخطاب العنصري، خاصة بعد الخطابات الرسمية التحريضية سنة 2023، ما فتح المجال أمام عنف رمزي ومادي غير مسبوق.

تراجع صورة تونس الحقوقية دوليًا، خصوصًا مع تسجيل انتهاكات في الترحيل الجماعي أو في ظروف الاحتجاز غير القانوني.

الفصل الخامس: التحديات الداخلية وهشاشة المنظومة الوطنية

1. غياب سياسة وطنية للهجرة
رغم تصاعد الأهمية الجيوسياسية للهجرة، لا تزال تونس تفتقر إلى قانون وطني شامل ينظّم إقامة الأجانب، ويضمن حقوق اللاجئين والمهاجرين، ويحدّد مسؤوليات الدولة. ويُعتمد حاليًا على نصوص قديمة متفرقة ذات طابع أمني، لا تعكس المقاربة الحقوقية المطلوبة، ولا تواكب التحولات الجديدة في الظاهرة .

2. التحديات الاجتماعية: احتكاكات، عزلة، وتآكل التضامن
أفرز التكدّس العشوائي للمهاجرين أوضاعًا اجتماعية معقّدة:

- عزلة ثقافية ولغوية تعمّق الهوة بين السكان المحليين والمهاجرين .
- تصعيد الكراهية بعد ربط المهاجرين بـ"تهديد ديمغرافي" في الخطاب السياسي الرسمي .
- توترات يومية في الفضاءات السكنية والاقتصادية، خصوصًا في الأحياء الهامشية .
- وغياب برامج الإدماج، أو آليات الوساطة المجتمعية، يجعل التوترات عرضة للتفاقم والانفجار العشوائي.

3. التحديات الاقتصادية: هشاشة مضاعفة وتنافس غير منظم
تعيش تونس في ظل أزمة اقتصادية هيكلية (بطالة، تضخم، ضعف استثمار)، وفي هذا السياق يُنظر إلى المهاجرين كعامل ضغط إضافي على سوق الشغل والبنى التحتية. ويُسجّل:

- ارتفاع في العمل غير النظامي: يعمل آلاف المهاجرين غير النظاميين في القطاع غير الرسمي وخاصة في الزراعة والبناء والخدمات بشكل يجعلهم عرضة للاستغلال .
- غياب التأطير القانوني: لا حماية مهنية ولا اشتراك في الضمان الاجتماعي.
- تنامي الاقتصاد الموازي، ما يعمّق الفجوة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

4. التحديات الأمنية: شبكات التهريب وضعف الرقابة
استغلت شبكات الاتجار بالبشر والتهريب التي بلغ عددها 25 شبكة نشطة في 2024 الثغرات الحدودية مع ليبيا والجزائر، مما حوّل الهجرة إلى "اقتصاد غير مشروع" يرتبط أحيانًا بعناصر فساد داخلية . وغياب إطار قانوني واضح للتصرف في أوضاع المهاجرين جعل من التعامل الأمني وسيلة وحيدة، ما يُقوّض إمكانية بناء حلول وقائية أو وقائية شاملة.

5. الخطاب السياسي المأزوم: بين التهويل والتغافل
يغيب عن الساحة التونسية خطاب رسمي متماسك في ملف الهجرة، حيث تتأرجح المواقف بين:

- التهويل الشعبوي: تصوير المهاجرين كتهديد اجتماعي وديمغرافي.
- التغافل المؤسسي: إرجاء الإصلاحات، وترك الملف رهين الاستجابات الظرفية.
- هذا الانقسام يعكس هشاشة بنيوية في الدولة، وعجزًا عن بناء سياسة عمومية متماسكة، تراعي المصلحة الوطنية والالتزامات الدولية في آن واحد.

الفصل السادس: الترحيل القسري للتونسيين من أوروبا – أزمة حقوقية واجتماعية مركّبة

1. الإطار القانوني والسياسي: اتفاقيات بلا ضمانات
تعتمد أغلب سياسات الترحيل الأوروبية تجاه التونسيين على اتفاقيات ثنائية غير شفافة موقّعة بين تونس ودول أوروبية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وقد تم بموجبها ترحيل آلاف التونسيين .

تفتقر هذه الاتفاقيات إلى ضمانات قانونية واضحة، لا سيما فيما يخص حق الطعن، واحترام الروابط الأسرية، ومبدأ عدم الإعادة القسرية، المنصوص عليه في اتفاقية جنيف لسنة 1951 .

رغم التزامات الدول الأوروبية بحماية الحقوق الأساسية للمهاجرين، فإن سياسات الترحيل تُنَفَّذ غالبًا بطريقة قسرية، مع تسجيل انتهاكات موثقة في تقارير منظمات دولية، تشمل الاعتقال العنيف، الاحتجاز في ظروف مهينة، والفصل بين أفراد الأسرة .

2. الأبعاد الإنسانية: التفكك والانهيار بعد العودة

يعاني المرحّلون قسرًا من أزمة هوية وانهيار اجتماعي ونفسي. فكثيرون منهم:

- أقاموا لسنوات طويلة في أوروبا، وأسسوا أسرًا فيها.
- عاشوا اندماجًا ثقافيًا ولغويًا يُصعّب عليهم التأقلم مجددًا مع السياق التونسي.
- يُصنّفون عند العودة كـ "فاشلين"، فيتحمّلون نظرة اجتماعية قاسية تحوّلهم إلى "مطرودين مزدوجين".
- تشير تقارير أممية ودراسات علمية إلى أنّ نسبة عالية من المرحّلين يعانون من اضطرابات نفسية، ولا يحظون بأي دعم مؤسساتي: لا استقبال، لا تأهيل، لا خدمات نفسية أو قانونية .

3. الانفصال الأسري والصدمة الثقافية

يُمثل الترحيل خطرًا مباشرًا على التماسك الأسري، خصوصًا حين يتم دون مراعاة لوضعية الأبناء أو الزوجات المقيمات في أوروبا. وينتج عن ذلك:

- قطع الصلات بين الآباء والأبناء تصل إلى 20 % من المرحّلين .
- حرمان الأطفال من أحد الوالدين بشكل قسري.
- تفكك اجتماعي حاد يؤثر على الأجيال الجديدة.
- أما العائدون مع أطفال نشأوا في سياق أوروبي، فيواجهون صدمة ثقافية مزدوجة: صعوبة لغوية، اختلاف قيمي، وتعليم لا يتماشى مع خلفيتهم، دون أي برامج تأهيلية.

4. التحدي المؤسساتي: غياب الدولة بعد العودة

لا توجد في تونس حاليًا بنية مؤسساتية متخصصة في استقبال المرحّلين أو إدماجهم. ويُعاد إدخالهم إلى مجتمعهم دون:

- قاعدة بيانات وطنية لمتابعتهم.
- أي شكل من أشكال التأهيل المهني.
- توفير الحد الأدنى من الكرامة الاجتماعية.
- لذلك تشير التقارير إلى أن أكثر من 65 % من المرحلين ينتهي بهم الأمر إلى إعادة محاولة الهجرة، بطرق أكثر خطورة ، ما يُنتج دائرة مغلقة من التهميش والاغتراب.

الفصل السابع: نحو سياسة وطنية بديلة للهجرة:

تعتبر حركة النهضة إن التحديات الثلاثة – الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية – مترابطة ومتشابكة، وتتغذّى من غياب استراتيجية وطنية شاملة في إدارة ملف الهجرة. وقد أثبتت المقاربة الأمنية، رغم فاعليتها الظرفية، محدوديتها في مواجهة ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها عوامل الهشاشة الداخلية مع الضغوط الإقليمية والدولية.

لقد تحوّلت تونس، بموجب اتفاقيات غير متوازنة مع الاتحاد الأوروبي، إلى "منطقة عازلة" دون أن تملك ما يكفي من الموارد أو الأدوات القانونية لحماية حدودها، وكرامة مواطنيها، أو لاحتضان المهاجرين الوافدين إليها .

كما أدت عمليات الترحيل القسري للتونسيين من أوروبا، التي شهدت 12 ألف حالة في 2024، إلى انتهاكات حقوقية وتعميق الإقصاء الاجتماعي .

لذلك، تدعو حركة النهضة إلى سياسة وطنية شاملة ترتكز على العدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، واستعادة السيادة الوطنية، وتقاسم الأعباء مع الشركاء الدوليين، لتجاوز منطق المقايضة الأمنية وإرساء توازن عادل.
أولاً: السياسات المتعلقة بالمهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء

1. الإطار القانوني والمؤسساتي

صياغة قانون وطني للهجرة واللجوء، ينظم وضع الأجانب، يضمن حقوق اللاجئين، ويحترم مبادئ عدم التمييز وعدم الإعادة القسرية، وفق اتفاقية 1951 وبروتوكولها الإضافي .
تمكين المهاجرين من العمل في قطاعات حيوية (مثل الفلاحة والبناء) بشروط قانونية مؤقتة، مستلهمة من تجارب المغرب والسنغال في الإدماج المهني .
إحداث هيئة وطنية مستقلة لرصد أوضاع المهاجرين والمرحلين، تقدم تقارير دورية علنية، وتوصي بالإصلاحات القانونية والمؤسساتية.

2. ضبط أمني دون تجريم
تعزيز التعاون الأمني مع ليبيا والجزائر لمحاربة شبكات التهريب في إطار قانوني، وفق اتفاقية باليرمو 2000 تمييز الضحايا عن المهربين، اعتمادًا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر .

3. العودة الطوعية والآمنة
إبرام اتفاقيات مع دول المصدر (مالي، ساحل العاج، غينيا...) بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، لإنشاء برامج عودة طوعية تشمل تمويل مشاريع صغيرة للمهاجرين العائدين .

4. الإدماج المؤقت والحوار المجتمعي
إنشاء مراكز تكوين مهني وتعليم لغوي في المناطق المتأثرة بالهجرة، بتمويل دولي ومجتمعي.
إطلاق حملات توعية ضد خطاب الكراهية، بتنظيم مشترك بين البلديات، والمجتمع المدني، والمؤسسات الثقافية.
تنظيم "حوارات أحياء" دورية لتعزيز التعايش.
ثانيًا: السياسات المتعلقة بترحيل التونسيين من أوروبا

1. موقف سيادي من الاتفاقيات
تعليق الاتفاقيات غير المعروضة على البرلمان، بما يتماشى مع مبدأ الشفافية.
الطعن في اتفاقيات الترحيل أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، خاصة عندما تُنتهك المادة 8 (الحق في الحياة العائلية).
الضغط لتعديل التوجيه الأوروبي EC/115/2008 بما يضمن الحق في الاستئناف، ومنع الترحيل في الحالات العائلية أو الإنسانية .

2. الإدماج الفوري للمرحلين
رفض استقبال المرحّلين دون خطط إدماج فعالة تشمل الدعم النفسي، التكوين المهني، وتمويل مشاريع صغيرة.
إنشاء مركز وطني لإعادة الإدماج بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع المدني.
تطوير قاعدة بيانات وطنية للمرحلين لضمان التتبع وحماية الحقوق.

3. حماية الأسرة ومنع التفكك.
رفض ترحيل أي تونسي أو تونسية له زوج أو أطفال مقيمون بشكل قانوني في أوروبا.
الدعوة لاحترام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمادتين 10 و22 من اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة (1989)

4.آليات المتابعة والضغط
1. آليات قانونية ومؤسساتية.
إنشاء لجنة وطنية متعددة الأطراف لمتابعة تنفيذ السياسات، ورفع تقارير سنوية.

إدراج ملف الهجرة والترحيل ضمن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

2. الإعلام والمجتمع المدني
إطلاق حملة "Stop Deportations" وطنية ودولية لتوثيق الحالات والانتهاكات.
إنتاج محتوى توعوي رقمي (وثائقي، بودكاست، شهادات) يُوجّه للرأي العام الأوروبي.
فرض رقابة مدنية على شركات الطيران المشاركة في الترحيل القسري.

3. التفاوض مع الشركاء الدوليين
تشكيل فريق تفاوض وطني (حكومي-مدني-حقوقي) لتنسيق الموقف التونسي مع الاتحاد الأوروبي.
فتح قنوات للهجرة النظامية للشباب التونسي مقابل مكافحة التهريب وتحقيق التنمية المشتركة.

البيان التأسيسي الأوّل
لحركة الاتجاه الإسلامي (حركة النّهضة)

الصادر في 6 جوان 1981

البيان التأسيسي الأوّل لحركة الاتجاه الإسلامي (حركة النّهضة)
الصادر في 6 جوان 1981

بسم الله الرحمان الرّحيم

يشهد العالم الإسلامي ـ وبلادنا جزء منه ـ أبشع أنواع الاستلاب والغربة عن ذاته ومصالحه فمنذ التاريخ الوسيط وأسباب الانحطاط تفعل فعلها في كيان أمتنا وتدفع بها إلى التخلي عن مهمة الريادة والإشعاع، طوراً لفائدة غرب مستعمر وآخر لصالح أقليات داخلية متحكمة انفصلت عن أصولها وصادمت مطامح شعوبها.

وكان المستهدف الأول طوال هذه الأطوار كلها هو الإسلام ، محور شخصيتنا الحضارية وعصب ضميرنا الجمعي. فقد عزل بصورة تدريجية بطيئة، وأحياناً بشكل جريء سافر عن مواقع التوجيه والتيسير الفعلي لواقعنا. فهو رغم بروزه عامل محدد في صنع الجوانب المشرقة من حضارتنا وفي جهاد بلادنا لطرد المستعمر، قد بات اليوم أو يكاد مجرد رمز تحدّق به المخاطر ثقافيا وأخلاقيا وسياسيا نتيجة ما تعرض له في المرحلة المعاصرة والأخيرة خاصة من إهمال واعتداء على قيمه وعلى مؤسساته ورجاله.

وإضافة إلى هذه المعطيات الحضارية التي تشترك فيها بلادنا مع سائر بلاد العالم الإسلامي، عرفت تونس في أواخر الخمسينات وطيلة عشريتي الستينات والسبعينات ـ رغم حصولها على وثيقة الاستقلال- أوضاعا خصوصية اتسمت بالتأزم واحتداد الصراع الاجتماعي وتعطل سبل النمو الشامل. وقد تكرّس هذا الوضع نتيجة أحادية الاتجاه السياسي المتحكم "الحزب الدستوري" وتدرّجه المتصاعد نحو الهيمنة على السلطة والمؤسسات والمنظمات الجماهيريّة من ناحية، ونتيجة ارتجالية الاختبارات الاقتصادية والاجتماعيّة وتقلبها وارتباطها بمصالح دوليّة تتعارض مع مصالح شعبنا الوطنية من ناحية أخرى.

في هذا المناخ ظهر الاتجاه الإسلامي بتونس في بداية السبعينات بعد أن توفرت له كل أسباب الوجود، وتأكدت ضرورته، وقد ساهم هذا الاتجاه من مواقعه في إعادة الاعتبار للإسلام فكرا وثقافة وسلوكا، وإعادة الاعتبار للمسجد. كما ساهم في تنشيط الحياة الثقافية والسياسية فأدخل عليها لأول مرّة نفساً جديداً في اتجاه تأصيل الهوية والوعي بالمصلحة وتأكيد التعدد بتجسيمه واقعياً.

وقد عبر الاتجاه الإسلامي من خلال نشاطه ومواقفه العديدة عن التحامه بذات أمته وتجسيده آمال شعبه وتطلعاته فالتفت حوله قطاعات عريضة من المحرومين والشباب والمثقفين. وكان نموه السريع مجلبة لاهتمام الملاحظين وترصد القوى والأنظمة السياسية في الداخل والخارج. ورغم سعيه الرصين المتعقل لتلمّس أنجع سبل التطوّر والتغيير فقد تعرّض هذا الاتجاه إلى سلسلة من التهم الباطلة والحملات الدعائيّة المغرضة نظمتها ضدّه السلطة الحاكمة ووسائل الإعلام الرسميّة وشبه الرسمية، بلغت هذه الحملات حد الاعتداء تعسفا على وسائل إعلامه قصد منعه من إبلاغ صوته وتطورت بعد ذلك إلى أشكال أشد قهرا فقدمت عناصره إلى المحاكمات وتكثفت ضد أفراده التتبعات والتحقيقات وفتحت أمام شبابه السجون والمعتقلات حيث الضرب والتعذيب والإهانة.

إن استمرار أسباب تخلف الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي في مجتمعنا يرسخ لدى الإسلاميين شعورهم المشروع بمسؤوليتهم الربانية الوطنية والإنسانية في ضرورة مواصلة مساعيهم وتطويرها من أجل تحرر البلاد الفعلي وتقدمها على أسس الإسلام العادلة وفي ظل نهجه القويم.

وقد يذهب البعض إلى أن هذا العمل هو من باب إقحام الدين في دنيا السياسة وأنه مدخل إلى احتكار الصفة الإسلامية ونفيها بالتالي عن الآخرين. إن هذا الفهم فضلا عن كونه يعبر عن تصور كنسي دخيل على ثقافتنا الأصلية يكرس استمرارية "حديثة" لواقع الضياع التاريخي الذي عاشته أمتنا.

على أن "حركة الاتجاه الإسلامي" لا تقدم نفسها ناطقا رسميا باسم الإسلام في تونس ولا تطمع يوما في أن ينسب هذا اللقب إليها. فهي مع إقرارها حق جميع التونس بين في التعامل الصادق المسؤول مع الدين، ترى من حقها تبني تصور للإسلام يكون من الشمول بحيث يشكل الأرضية العقائدية التي منها تنبثق مختلف الرؤى الفكرية والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد هوية هذه الحركة وتضبط توجهاتها الاستراتيجية ومواقفها الظرفية. وبهذا المعنى تكون "حركة الاتجاه الإسلامي" واضحة الحدود محددة المسؤولية غير ملزمة بكل صنوف التحركات والمواقف التي قد تبرز هنا وهناك ـ إلا ما يقع تبنيه منها بصورة رسمية ـ مهما أضفى أصحاب هذه التحركات على أنفسهم من براقع التدين ورفعوا رايات الإسلام.

وتأكيدا لهذا الوضع من ناحية، وتكافؤا مع جسامة المهمة ومقتضيات المرحلة من ناحية أخرى، فإنه يتعين على الإسلاميين دخول طور جديد من العمل والتنظيم يسمح لهم بتجميع الطاقات وتوعيتها وتربيتها وتوظيفها في خدمة قضايا شعبنا وأمتنا. ولا بد هذا العمل أن يكون ضمن حركة مبلورة الأهداف مضبوطة الوسائل ذات هياكل واضحة وقيادات ممثلة.

إن "حركة الاتجاه الإسلامي" التي حالت بينها وبين جماهيرها المسلمة العريضة ظروف القهر والإرهاب، لتأمل أن تكون مساهمة جماهيرها أعمق وأشمل في مستقبل الأيام.

المهام:

تعمل هذه الحركة على تحقيق المهام التالية:

أ ـ بعث الشخصية الإسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الإسلامية بأفريقيا ووضع حد لحالة التبعية والاغتراب والضلال.

ب ـ تجديد الفكر الإسلامي على ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب.

ج ـ أن تستعيد الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها بعيدا عن كل وصاية داخلية أو هيمنة خارجية.

د ـ إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة بالبلاد توزيعا عادلا على ضوء المبدأ الإسلامي "الرجل وبلاؤه، الرجل وحاجته" أي (من حق كل فرد أن يتمتع بثمار جهده في حدود مصلحة الجماعة وأن يحصل على حاجته في كل الأحوال) حتى تتمكن الجماهير من حقها الشرعي المسلوب في العيش الكريم بعيدا عن كل ضروب الاستغلال والدوران في فلك القوى الاقتصادية الدولية.

هـ ـ المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغربي والعربي والعالمي حتى يتم إنقاذ شعوبنا والبشرية جمعاء مما تردت فيه من ضياع نفسي وحيف اجتماعي وتسلط دولي.

الوسائل:

لتحقيق هذه المهام تعتمد الحركة الوسائل التالية:

- إعادة الحياة إلى المسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية الشاملة أسوة بالمسجد في العهد النبوي وامتداد لما كان يقوم به الجامع الأعظم، جامع الزيتونة، من صيانة للشخصية الإسلامية ودعما لمكانة بلادنا كمركز عالمي للإشعاع الحضاري.

- تنشيط الحركة الفكرية والثقافية، من ذلك: إقامة الندوات، تشجيع حركة التأليف والنشر، تجذير وبلورة المفاهيم والقيم الإسلامية في مجالات الأدب والثقافة عامة وتشجيع البحث العلمي ودعم الإعلام الملتزم حتى يكون بديلا عن إعلام الميوعة والنفاق.

- دعم التعريب في مجال التعليم والإدارة مع التفتح على اللغات الأجنبية.

- رفض العنف كأداة للتغيير، وتركيز الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة.

- رفض مبدأ الانفراد بالسلطة "الأحادية" لما يتضمنه من إعدام لإرادة الإنسان وتعطيل لطاقات الشعب ودفع للبلاد في طريق العنف. وفي المقابل إقرار حق كل القوى الشعبية في ممارسة حرية التعبير والتجمع وسائر الحقوق الشرعية والتعاون في ذلك مع كل القوى الوطنية.

- بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعي في صيغ معاصرة وتحليل الواقع الاقتصادي التونسي حتى يتم تحديد مظاهر الحيف وأسبابه والوصول إلى بلورة الحلول البديلة.

- الانحياز إلى صفوف المستضعفين من العمال والفلاحين وسائر المحرومين في صراعهم مع المستكبرين والمترفين.

- دعم العمل النقابي بما يضمن استقلاله وقدرته على تحقيق التحرر الوطني بجميع أبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية.

- اعتماد التصور الشمولي للإسلام، والتزام العمل السياسي بعيدا عن اللائكية والانتهازية.
- تحرير الضمير المسلم من الانهزام الحضاري إزاء الغرب.

- بلورة وتجسيم الصورة المعاصرة لنظام الحكم الإسلامي بما يضمن طرح القضايا الوطنية في إطارها التاريخي والعقائدي والموضوعي مغربيا وعربيا وإسلاميا وضمن عالم المستضعفين عامة.

- توثيق علاقات الأخوة والتعاون مع المسلمين كافة: في تونس وعلى صعيد المغرب والعالم الإسلامي كله.
- دعم ومناصرة حركات التحرر في العالم.